وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص انحراف وجريمة

تحت عنوان:

السرقة العلمية لدى طلبة الماستر

(الأسباب والدوافع)

دراسة ميدانية بجامعة خميس مليانة طلبة ماستر تخصص انحراف و جريمة

إعداد الطلبة:

*ولد سعيد هنية

*بوزيان رحمة

إشراف الأستاذة :

* حنيش مليكة

السنة الجامعية: 2022-2023

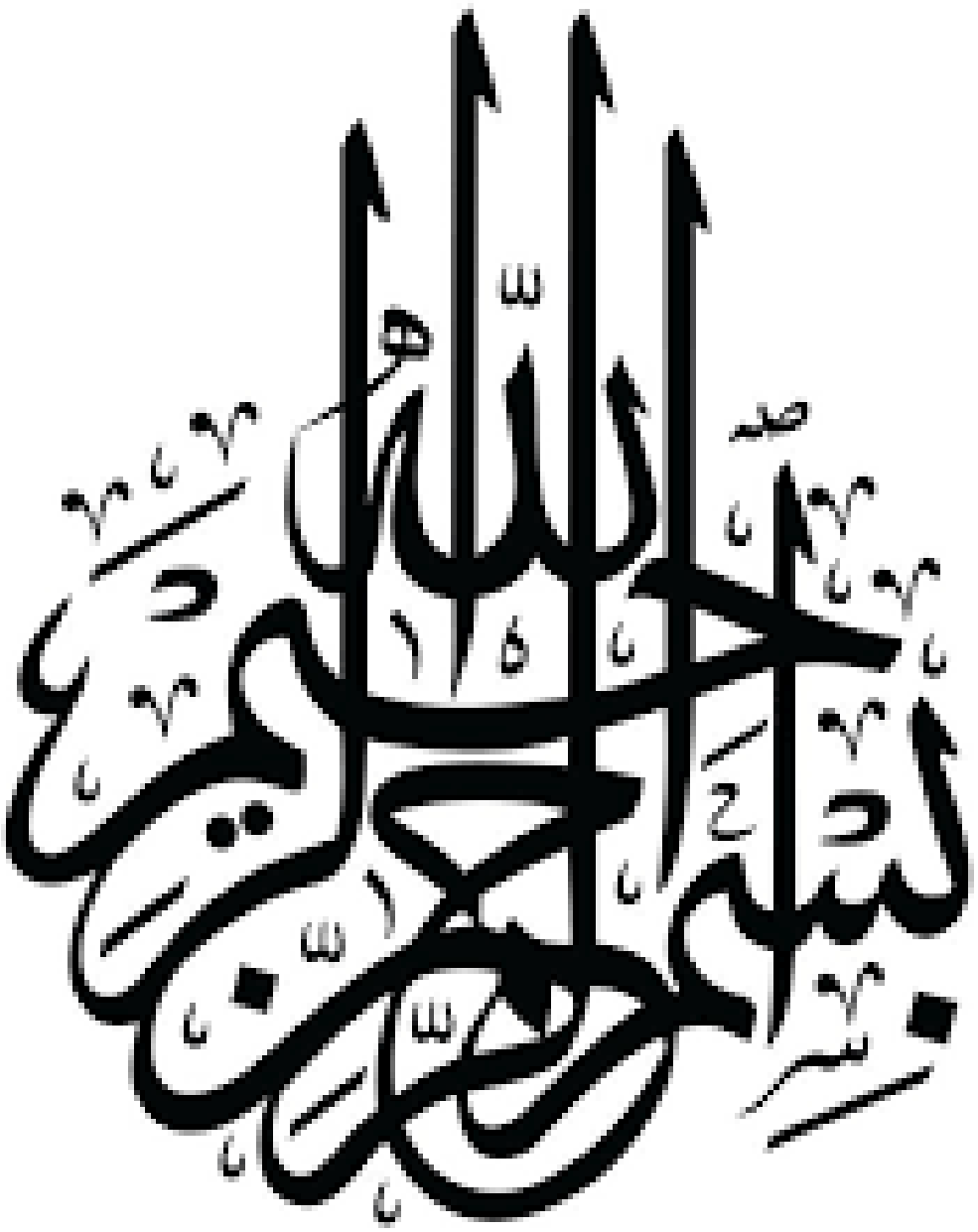
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

من لا يشكر الله لا يشكر الناس وعليه نشكر الله تعالى ونحمد ونثني عليه إذ سهّل لنا سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة: " حنيش مليكة "على تكرمها بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميل صبرها وتشجيعها وتوجيهها ونصحها لنا حتى تم إخراج هذه المذكرة على هذه الهيئة.

والشكر موصول أيضا إلى أساتذتنا وزملائنا بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية في قسم علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إعداد هذه المذكرة .

الإهداء

الى أماني و مأمني وانتمائي، بها اكتفي و دونها انتهي الى التي مهما غاليت في مدحها و الإفتخار بها لن أوفيها حق قدرها *والدتي العزيزة*

الى من أحمل إسمه بكل افتخار الى الذي دفعني في طريق النجاح ،الذي علمني ان أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر ، الى سندي و قوتي

أبي الغالي

إلى سندي في حياة أخي الغالي " محمد" أطال الله في عمره

الى أعز الناس الى أخوتي "، سعاد، تهاني"

إلى ابن اختي وسيم ربي يحفظهم

إلى كل من يحمل اسم " ولد سعيد" و" برادع" كل باسمه"

الى من تكاتفنا يد بيد و سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح صديقاتي و رفيقات دربي.

الى كل من ازرني و رفع معنوياتي، الى كل من ساهم في اتمام هذا البحث ارجو ان يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله.

هانية

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بعد مسيرة تحمل في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمرتها، فالحمد لله على توفيقه لنا.

-إلى التي أوصى بها الرحمان والرسول صلى الله عليه وسلم، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي (أمي الغالية)

-إلى من علمني العطاء دون انتظار وأن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى من نور طريقي وكان مصدر قوتي وعزيمتي (أبي الغالي)

-إلى أخوي الغاليين اللذين رزقني الله نعمة وجودهما في حياتي (عبد الله وصابر)

-إلى صديقاتي ورفيقات دربي اللواتي لم أجد الكلمات لوصفهم، إلى اللواتي شجعوني وكانوا سندا لي (دنيا، رانيا، أماني، هديل)

-إلى التي رافقتني طوال مسيرتي الجامعية وتقاسمت معي هذا العمل (هانية)

-إلى صديقاتي وزميلاتي اللواتي تقاسمت معهم عناء الدراسة (يسرى، هند، إيمان، خولة)

-إلى كل من عائلتي (بوزيان وحمداوي)

-وإلى كل من نسينا ذكره.

رحمة بوزيان

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والدوافع التي دفعت الطلبة ماستر للجوء للسرقة العلمية في إ

نجاز مذكرات تخرجهم وبحوثهم، كما تهدف للبحث عن مدى تطبيق وسائل الكشف عن السرقة العلمية والقوانين الرادعة لهته الظاهرة لدى الطالب الجامعي.

واعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي وأيضا اعتمدنا على أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين، حيث تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول متعلق بالبيانات الشخصية، أما المحور الثاني يخص نقص تكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوؤه للسرقة العلمية أما بالنسبة للمحور الثالث والأخير متعلق بمدى مساهمة شبكة الأنترنت في اللجوء إلى السرقة العلمية . وتم تطبيقها على عينة قوامها 50 مفردة من طلبة ماستر تخصص علم اجتماع جريمة وانحراف بجامعة خميس مليانة وتم اختيارها باستخدام العينة القصدية لنتوصل إلى النتائج التالية: أن نقص التكوين الذي تلقاه الطالب الماستر في الجانب المنهجي خلال مساره الجامعي له دور في لجوؤه إلى السرقة العلمية .

أن الطلبة يتحكمون في شبة الانترت بدرجة عالية عن طريق عملية النسخ والتحميل لها دور كبير في إنتشار السرقة العلمية لدى الطلبة .

Résumé de l'étude :

Cette étude visait à identifier les raisons et les motifs qui ont poussé les étudiants en master à recourir au plagiat dans la réalisation de leurs notes de fin d'études et de leurs recherches.

Dans cette étude de terrain, nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive analytique et nous nous sommes également appuyés sur l'outil questionnaire pour collecter les données auprès des répondants, où le questionnaire était divisé en trois axes.Quant au troisième et dernier axe, il est lié à l'étendue de la contribution d'Internet au recours au plagiat.Et il a été appliqué à un échantillon de 50 étudiants d'un master en sociologie du crime et de la délinquance à l'Université de Khemis Miliana, et il a été sélectionné à l'aide de l'échantillon intentionnel pour arriver aux résultats suivants :Le fait que les étudiants contrôlent le réseau

Internet dans une large mesure par le biais du processus de copie et de téléchargement joue un rôle majeur dans la propagation du plagiat scientifique parmi les étudiants.

فهرس المحتويات

العناوين	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: البناء النظري والتصوري للدراسة	
تمهيد	**05**
أولا: أسباب اختيار الموضوع	**05**
ثانيا: أهداف الدراسة	**05**
ثالثا: أهمية الدراسة	**06**
رابعا: إشكالية الدراسة وفرضياتها	**06**
خامسا: تحديد المفاهيم	**08**
سادسا: المقاربة السوسيولوجية	**09**
سابعا: الدراسات السابقة	**11**
ثامنا: صعوبات الدراسة	**18**
الفصل الثاني: البحث العلمي وأبرز أخلاقياته	
تمهيد	**21**

أولا: مدخل عام للبحث العلمي	**22**
1-نظرة تاريخية عن البحث العلمي	**22**
2-تعريف البحث العلمي	**24**
3-خصائص البحث العلمي	**25**
ثانيا: أنواع البحوث العلمية وخطواتها	**27**
1-أنواع البحوث العلمية	**27**
2-خطوات البحث العلمي	**28**
3-أهمية البحث العلمي	**29**
ثالثا: أخلاقيات البحث العلمي	**30**
1-تعريف أخلاقيات البحث العلمي	**30**
2-أهمية الأخلاق	**30**
3-الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي	**32**
رابعا: الصفات والمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي	**32**
1-الصفات الأخلاقية والعلمية للباحث	**32**
2-المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي	**34**
3-صعوبات البحث العلمي وما يترتب عنه من إشكالية أخلاقية	**36**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثالث: مدخل إلى الملكية الفكرية والسرقة العلمية	
تمهيد	**41**
أولا: ماهية الملكية الفكرية	**42**
1-التطور التاريخي للملكية الفكرية	**42**
2-تعريف الملكية الفكرية	**43**

3-دوافع الملكية الفكرية	**44**
4-أهمية الملكية الفكرية	**44**
5-حقوق المؤلف	**45**
ثانيا: ماهية السرقة العلمية	**46**
1-تعريف السرقة العلمية	**46**
2-أسباب السرقة العلمية	**47**
3-دوافع السرقة العلمية	**49**
4-أنواع السرقة العلمية	**51**
5-آثار تفشي ظاهرة لسرقة العلمية	**53**
6-الآليات والتدابير للحد من ظاهرة السرقة العلمية	**54**
7-برمجيات الكشف عن السرقة العلمية	**58**
8-العقوبات المقررة للطالب	**61**
خلاصة الفصل	**63**
الفصل الرابع: الإطار الميداني	
أولا: الإجراءات المنهجية	**66**
1-منهج الدراسة	**66**
2-أدوات جمع البيانات	**66**
3-عينة الدراسة	**67**
4-مجالات الدراسة	**68**
ثانيا: عرض وتحليل ومناقشة الجداول	**69**
1-عرض وتحليل الجدول المتعلق بالبيانات الشخصية	**69**
2-عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الأولى	**69**

3-عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الثانية	**81**
4-تحليل ومناقشة النتائج الجزئية للفرضيات	**88**
الاستنتاج العام للدراسة	**92**
خاتمة	**94**
قائمة المصادر والمراجع	**96**
الملاحق	**103**

قائمة الجداول

العناوين	الصفحة
الجدول رقم(01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	69
الجدول رقم(02): معنى السرقة العلمية	69
الجدول رقم(03): كيفية تعرف الطلبة على معنى السرقة العلمية	70
الجدول رقم(04): يمثل التكوين الذي يتلقاه الطالب وعلاقته بالتأثير على مذكرة التخرج	71
الجدول رقم(05): يمثل تأثير تكوين الطالب في إعداد مذكرة التخرج	72
الجدول رقم(06): يمثل كيفية إختيار التخصص	73
الجدول رقم(07): يمثل تركيز الأساتذة على التزام الطالب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات	74
الجدول رقم(08): يمثل اعتماد الطالب على البحوث الجاهزة دون تلخيصها	75
الجدول رقم(09): يمثل رأي الطالب في ظاهرة شراء البحوث	76
الجدول رقم(10): يمثل اقتناء البحوث الجاهزة حسب الجنس	77
الجدول رقم(11): التكوين الذي يتلقاه الطالب وعلاقته باقتناء البحوث الجاهزة	78
الجدول رقم (12): يمثل قيام الطالب بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر خلال تحرير مذكرة تخرجه	79
الجدول رقم(13): يمثل سبب قيام الطلبة بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر	80
الجدول رقم(14): يمثل استخدام الطلبة لشبكة الإنترنت	81
الجدول رقم(15): يمثل مجالات استخدام الطلبة للإنترنت	81
الجدول رقم(16): يمثل عدد الساعات التي يقضيها الطلبة على الإنترنت يوميا	82
الجدول رقم(17): يمثل الأسباب التي تدفع بالطالب للاعتماد على شبكة الإنترنت	83
الجدول رقم(18): يمثل علاقة التخصص الدراسي بلجوء الطالب لشبكة الإنترنت	84
الجدول رقم(19): يمثل الطرق التي يعتمدها الطالب عند استخدامه لشبكة الإنترنت	84
الجدول رقم(20): يمثل أخذ فقرة دون ذكر المرجع وعلاقتها مع متغير الجنس	85
الجدول رقم(21): يمثل أسباب أخذ فقرة دون الإشارة إلى المصدر وعلاقتها بمتغير الجنس	86

مقدمة

إن العلم صفة من صفات الله عز وجل الذي يسع علمه كل شيء في الوجود، أول أمر أنزله الله على عباده وهو العلم، وقد عظم ديننا الحنيف مكانة العلم ورفع درجة العلماء فلا تبنى حضارات ولا تزدهر الأمم ولا تخلع الشعوب ثوب الذل والجهل إلا بالعلم، فيه يرتقي الإنسان وتصعد المجتمعات إلى العلو، مما جعل الأمم الواعية تقدس العلم وتسخر كل جهودها وإمكانياتها لتطوير العلم والمعرفة، مما جعل كذلك الدول العربية تتسابق إلى تطوير منظومة بحوثها العلمية وجعل البحث العلمي الوسيلة المثلى التي تتخطى بفضله المشاكل والصراعات وتزيل به غبار التخلف وتجد الحلول لمختلف الأزمات، حيث يمثل تطوير البحث العلمي من أحد أهم الغايات التي تسعى الدول من خلاله إلى تحقيق التقدم والتفوق في مجالات الحياة، ومع تطور العلوم والبحوث العلمية ظهرت الحاجة إلى ضوابط تنظم ممارسات الباحثين والطلبة حيث يعتمد الطلبة والباحثين عند القيام بإعداد بحوثهم العلمية على عدة أبحاث ومؤلفات لكتاب آخرين، وهذا ما قد يعرضهم في الوقوع في بعض الأخطاء التي قد تكون عفوية أو متعمدة، وهذه الأخيرة تصنف على أنها ممارسة مخالفة للأمانة العلمية والتي قد يترتب عليها عقوبات إدارية وقانونية ضد الباحث سواء تعمد ذلك أو لم يتعمد فإنه يتعرض للمساءلة والمتابعة بسبب مساسه بحقوق الملكية الفكرية وإلا عدت ضمن السرقات العلمية.

استفحلت في الآونة الأخيرة ظاهرة السرقات العلمية وتفاقمت في الأوساط الجامعية وزاد انتشارها بشكل كبير بفضل شبكة الإنترنت، ولم تقتصر على المداخلات العلمية والمقالات فحسب، بل امتدت إلى أبحاث التخرج والمؤلفات مما ساء للبحث العلمي بشكل ملحوظ.

وتعد السرقة العلمية أو البلاجيا جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية، إذ يتجرد الباحث من أخلاقه ويسطو على مجهودات غيره دون الشعور بالخجل وتأنيب الضمير وهذا ما يؤدي إلى انتهاك مبدأ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية حيث أصبح الكثير من الطلبة يلجؤون إلى آلية نسخ ولصق دون مراعاة لطرق ومناهج البحث العلمي الصحيحة.

وللتعمق في أسباب الظاهرة قمنا بدراسة ميدانية على عينة من طلبة الماستر وقد احتوت هذه الدراسة على جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي، احتوى الجانب النظري على ثلاثة فصول، الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري والتصوري للدراسة حيث تطرقنا فيه إلى أسباب اختيار الموضوع، وأهداف وأهمية الدراسة ثم الإشكالية وفرضياتها وتحديد المفاهيم، ثم تناولنا المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة مع أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة مع صعوبات الدراسة.

وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان البحث العلمي وأبرز أخلاقياته تناولنا فيه أولا نظرة تاريخية عن البحث العلمي ثم تعريف البحث العلمي وخصائصه، أما ثانيا فقد تناولنا أنواع البحوث العلمية وخطوات وأهمية البحث العلمي، ثم تطرقنا ثالثا إلى تعريف أخلاقيات البحث العلمي، أهمية الأخلاق وأيضا الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي، أما رابعا وأخيرا فتناولنا الصفات الأخلاقية والعلمية للباحث والمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي وكذلك صعوبات البحث العلمي، أما الفصل الثالث المعنون بالملكية الفكرية والسرقة العلمية تناولنا فيه أولا التطور التاريخي للملكية الفكرية، تعريف ودوافع وأهمية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، أما ثانيا فقد تناولنا تعريف، أسباب، دوافع وأنواع السرقة العلمية وآثار تفشي هذه الظاهرة، والآليات والتدابير للحد من ظاهرة السرقة العلمية وكذلك برمجيات الكشف عنها.

أما بالنسبة للجانب الميداني للدراسة، وتطرقنا فيه إلى منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات وعينة الدراسة ومجالات الدراسة، كما تناولنا فيه تحليل ودراسة نتائج استمارة الاستبيان من خلال رسم الجداول وتحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا وبعدها تحليل نتائج الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري والتصوري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة

تمهيد

أولا: أسباب إختيار الموضوع

ثانيا: أهداف الدراسة

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: إشكالية الدراسة وفرضياتها

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: المقاربة السوسيولوجية

سابعا: الدراسات السابقة

ثامنا: صعوبات الدراسة

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تناولنا في هذا الفصل الإطار المنهجي للبحث الذي يتناول الأسباب والأهمية وأهداف الدراسة وإشكالية البحث التي تعتبر خطوة هامة من خطوات البحث العلمي، كما يتضمن فرضيات البحث وكذلك تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة مع صعوبات الدراسة التي واجهتنا.

أولا: أسباب إختيار الموضوع

***أسباب ذاتية:**

– الشعور بأهمية الموضوع وانتشاره الكبير في البيئة الجامعية.

– الميول الشخصي للبحث في موضوع جريمة السرقة العلمية.

– الأهمية البالغة التي تكتسبها ظاهرة السرقة العلمية حيث تعتبر من المواضيع المنتشرة في الآونة الأخيرة.

– الإحصائيات المرتفعة حول انتشار ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية.

– الرغبة في معرفة الأسباب التي تدفع بالطالب للسرقة العلمية.

***الأسباب الموضوعية:**

– إنتشار السرقة العلمية في الوسط الطلابي.

– تمكين الباحث من معرفة مدى خطورة الجريمة وكيفية تجنبها.

– قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة السرقة العلمية .

– معرفة الآثار الناجمة عن تفشي هذه الظاهرة.

– تحديد طرق للوقاية من تفشي ظاهرة السرقة العلمية.

ثانيا: أهداف الدراسة

– توعية الباحث بخطورة السرقة العلمية وتأثيرها على أصحاب الأفكار والبحث العلمي.

– تسليط الضوء على مفهوم السرقة العلمية وأشكالها والآثار المترتبة عنها.

– محاولة اكتشاف أهم الأسباب المساعدة على إنتشار وتفشي هذه الظاهرة.

– الكشف عن علاقة السرقة العلمية بمستوى الباحث في منهجية البحث العلمي.

– الرفع من مستوى الوعي لدى الطلبة للخطر التي تمثله ظاهرة السرقة العلمية.

– ثالثا: أهمية الدراسة

– البحث عن الأسباب والعوامل التي أدت بالطلبة إلى السرقة العلمية في إنجاز مذكراتهم.

– توعية الطلبة الباحثين بالعواقب الوخيمة التي تنتج عن السرقة العلمية.

– حاجة الطالب الجامعي للإطلاع وفهم كل ما له علاقة بأخلاقيات البحث الأكاديمي، والطرق المنهجية السليمة في إعداد البحوث الأكاديمية.

– إبراز الدور الأكاديمي في الحد من إنتشار هذه الظاهرة.

– توعية الباحثين لضرورة التحلي بالأخلاق وتعليمهم منهجية توثيق البحوث والمؤلفات.

– إبراز الدور الفعال لأخلاقيات البحث العلمي في الجامعة.

– التركيز على الطرق والسبل التي يجب على الطالب الإلتزام بها كي يتجنب الوقوع في السرقة العلمية.

رابعا: إشكالية الدراسة وفرضياتها

إن تقدم البحث العلمي مرهون بدرجة الإلتزام بالقيم الأخلاقية التي تعد في الميدان الجامعي من الأولويات التي يجب على الطلبة والأساتذة الباحثين معرفتها والتحلي بها، حيث أنه في السنوات الأخيرة ومع تطورات البحث العلمي وتعقيداته لوحظ أن هناك ترجع في القيمة العلمية، وذلك بسبب الممارسات المنافية لأخلاقيات البحث العلمي التي أصبحت منتشرة بكثرة في الجامعات الجزائرية، والتي ساهمت فيها بشكل أو بآخر تطور شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت شبكة الإنترنت سلاحا ذو حدين فمثلما لها إيجابيات أيضا لها مجموعة من السلبيات، وهذه الأخيرة ساعدت في إنتشار ظاهرة السرقة العلمية وذلك لعدم الوعي وعدم الإطلاع على أخلاقيات البحث العلمي والقوانين التي تعاقب المعتدين على الملكيات الفكرية للآخرين.

ولقد انتشرت ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الطلابي بشكل ملحوظ لاسيما فيما يخص إنجاز مذكرات التخرج وخاصة لدى طلبة الماستر لمختلف التخصصات الجامعية، وإن استخدام الطالب للإنترنت بصورة غير صحيحة يوقعه في السرقة العلمية التي تعد واحدة من أخطر الجرائم التي تشكل تهديدا حقيقيا يصيب مصداقية البحث العلمي في المؤسسات الجامعية، فقد أصبح الكثير من الطلبة يلجؤون إلى عملية نسخ ولصق وتحميل المعلومات دون علم أو عدم مراعاة طرق ومناهج البحث العلمي الصحيحة.

ومن أبرز الأسباب التي تدفع إلى استفحال هذه الظاهرة والتي تعتبر جريمة في حق الملكية الفكرية والتي تكمن في نقص تكوين الطالب وعدم إطلاعه على المناهج الصحيحة في إعداد البحوث العلمية ومذكرات التخرج، نقص الوقت الممنوح له وصعوبة بحثه، غياب ثقافة العقاب والإجراءات الردعية، وغيرها من المسببات التي قد تكون دافعا وراء ارتكاب هذا الجرم.

وعليه تطرقت إشكالية هذا البحث لموضوع السرقة العلمية لكونها أكثر الممارسات المنافية للبحث انتشارا في الوسط الجامعي وباعتبارها تخل من مصداقيته لذلك لابد من تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال طرح التساؤل العام التالي: **ماهي الأسباب التي تدفع بالطلبة الجامعيين إلى السرقة العلمية؟**

ونتفرع من السؤال الجوهري إلى الأسئلة الفرعية التي تتمحور حول:

-هل نقص تكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوءه للسرقة العلمية؟

-هل ساهمت شبكة الإنترنت في إنتشار السرقة العلمية لدى الطلبة؟

الفرضيات:

-نقص تكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوءه للسرقة العلمية.

-ساهمت شبكة الإنترنت في إنتشار السرقة العلمية لدى الطلبة.

خامسا: تحديد المفاهيم

البحث العلمي:

لغة: تنقسم إلى شقين بحث وعلم

البحث: التقصي والإستقصاء المنظم

العلم: هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تشرح بعض الظواهر.[1]

إصطلاحا: هو عملية منظمة للتوصل إلى حلول لمشكلات أو إجابات عن تساؤلات تستخدم فيها أساليب الإستقصاء أو الملاحظة مقبولة متعارف عليها بين الباحثين في مجال معين يمكن أن تؤدي إلى معرفة جديدة.[2]

التعريف الإجرائي: هو مجموعة من الإجراءات التي يتبعها الباحث من أجل التعرف على جميع الجوانب المتعلقة بموضوع ما والهدف منه حل المشكلة.

السرقة العلمية:

لغة: مصدر للفعل سرق والسارق عند العرب، من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ومحترس فإن منع مما في يده فهو غاضب...[3]

إصطلاحا: هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، وسواء كانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا للبحث العلمي الذي نجد من مقوماته الأمانة العلمية.[4]

[1] بوحوش عمار، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين ألمانيا، 2019، ص34

[2] محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية مناهجه أدواته ووسائله الإحصائية، دار المناهج، عمان، 2009، ص24

[3] ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، ج10، ص 155

[4] حوت فيروز وعيساوي فاطمة، استفحال ظاهرة السرقة العلمية في أوساط الجامعة الجزائرية أي آليات لحماية البحث العلمي لضمان النزاهة الأكاديمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد08، العدد02، 2022، ص 249

الطالب الجامعي:

لغة: ورد في المنجد في اللغة والإعلام: الطالب، طلبة، طلاب وطلب هو التلميذ، والطالب من يطلب العلم، ويطلق التلميذ في المرحلتين الثانوية والعالية.[1]

إصطلاحا: هو الفرد الذي اختار مواصلة الدراسة الأكاديمية والمهنية ويأتي إلى الجامعة محملا معه جملة من قيم وتوجيهات صقلتها المؤسسات التربوية الأخرى والجامعة من المفروض تحضره للحياة العليا.[2]

التعريف الإجرائي: هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءاته العلمية للانتقال من المرحلة الثانوية للمرحلة الجامعية، ليواصل دراسته من أجل الحصول على شهادة أو ديبلوم (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

شبكة الإنترنت:

إصطلاحا: هي عبارة عن شبكة معلومات تتكون من عدد هائل من الحواسيب مختلفة الأنواع والأحجام والمنتشرة حول العالم وبحكم الربط بينها من خلال بروتكول التحكم بالإرسال وبروتكول الإنترنت مما يتيح عنه قاعدة بيانات ضخمة لخدمة المستخدم.[3]

سادسا: المقاربة السوسيولوجية

توجد هناك العديد من الاتجاهات التي تساهم في تفسير ظاهرة السرقة العلمية وفي هذا الصدد سوف نتطرق للنظريات المرتبطة بموضوع دراستنا ومن بين أهم هذه النظريات:

---

[1] المنجد في اللغة والإعلام، 406، دار الشروق، بيروت، لبنان،003، ص762 .

[2] محمد إبراهيم عبده، القوية والقلق والإبداع، دار القاهرة، القاهرة، 2002، ص222 .

[3] نوال بوتة، اتجاهات الأساتذة والطلبة نحو استخدام الإنترنت . رسالة ماجيستير في علوم التربية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010 ، ص31.

-نظرية الضبط الاجتماعي:

يعد مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم الرئيسية في كتابات علم الاجتماع، أول من استخدمه عالم الاجتماع الأمريكي "إدوارد روس" في كتابه الضبط الاجتماعي الذي ألفه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

إن كان مفهوم الضبط الاجتماعي قد نحته "روس" إلا أنه استخدم بمسميات عديدة عند الفلاسفة والعلماء منذ عهد بعيد، حيث يعرفه "إدوارد روس" هو التسلط الاجتماعي المتعمد على الفرد الذي يهدف إلى تحقيق وظيفة ما في المجتمع.

كما يعرفه "روسكو" أنه الضبط الواقع على كل فرد من بقية أفراد المجتمع لإلزامه بالقيام بواجبه نحو المجتمع لردعه عن السلوك غير الاجتماعي أو السلوك الذي لا يتفق وقواعد النظام في المجتمع، ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن الضبط الاجتماعي هو قوة تمارسها الجماعة على أفرادها أو على أفراد جماعة أخرى، من أجل الحفاظ على سلامة واستقرار المجتمع والتمسك بالقيم والتقاليد المتفق عليها اجتماعيا، وهو محاولة لكبح جماح الأفراد المتمردين على ثقافة وقيم المجتمع.[1]

وكإسقاط هذه النظرية على موضوعنا فإن السرقة العلمية أصبحت من الموضوعات البالغة الأهمية لأنها تهدد نزاهة البحث العلمي خاصة في الجامعات الجزائرية، فأصبحت هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير وسط الطلبة ولهذا أصبحت العديد من أعمال وبحوث الطلبة عرضة للسطو وهذا بسبب نقص تكوين الطالب في منهجية البحث العلمي وكذلك نتيجة لغياب القوانين الردعية لحماية حقوق المؤلف. فالسرقة العلمية أضحت ظاهرة عالمية خاصة مع تطور التكنولوجيا والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة، وهذا بسبب انعدام الرقابة البيداغوجية وعدم تطبيق القوانين الرادعة للأشخاص الذين يقومون بالسرقة العلمية، أي غياب الضبط الاجتماعي وعدم تحلي الطالب بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي

---

[1] بسام محمد أبو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط3، جامعة الأقصى،الناشر آي كتب، 2016، ص60 ص61.

يجعله يستفحل هذا السلوك الجائح وهذا راجع لضعف الوازع الديني وغياب الحملات التوعوية التي تؤكد بمدى خطورة هذا الجرم.

ولهذا يجب على الجهات المعنية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على العمل الجيد على تطبيق القوانين الردعية التي تعاقب كل مرتكب هذه الجريمة وفرضها على الجميع للحد من انتشار السرقة العلمية ومحاربة هذه الظاهرة أخلاقيا بتنمية مستوى الوعي وتوضيح معنى السرقة العلمية للطلبة.

سابعا: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة المرجع الرئيسي والأول لكل باحث لما لها من أهمية بالنسبة للباحث، حيث تتناول نفس الموضوع وتدرس نفس الظاهرة أو تتقارب في مضمونها ومناهجها، حيث تمكن الباحث من توضيح معالم بحثه بشكل واضح ليقوم بعد ذلك بتقديم إضافات متممة وجديدة لتلك الدراسة أو القيام بتناول تلك الدراسة من منظور أو زاوية لم تدرس بعد ولأجل ذلك اخترنا الدراسات التي رأينا بأنها تقدم لنا فائدة وذات أهمية في دراستنا التي نحن بصدد انجازها.

1-الدراسات الأجنبية:

***الدراسة الأجنبية الأولى:** في عام 2010 قدم بريتشيت Pritchett دراسة بهدف التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعيين حول السرقات العلمية، ووضعت الدراسة فرض حاولت التحقق منه وهو:" يوجد اختلاف بين أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة فيما يتعلق بالسرقات العلمية". وحاولت الدراسة التحقق من عنصري الجنس والسن وطبقت الدراسة على جامعة "إليانت" الدولية بسان دييجو، وجامعة كاليفورنيا للأعمال الدولية. وتوصلت الدراسة إلى ثمة اختلافات كبيرة في وجهات النظر بين أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث وأيضا بينهم وبين الطلاب الجامعيين تحت سن 20 سنة فيما يتعلق بمفهوم السرقات العلمية وجدية النظر إليها. وهذا يرجع بسبب السياسات الممارسة من قبل

الجامعة، كما يوجد اختلاف واضح بين آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب في سياسة الجامعة من حيث عم وجود العقوبات التي تتفق وحجم المخالفة.[1]

*الدراسة الأجنبية الثانية: دراسة 2001 auer et kruper : والتي تناولت ظاهرة الانتحال لدى الطلاب في المحيط الأكاديمي، حيث أجروا دراسة مسحية خلال الأعوام 1990، 1992، 1995.

بينت أن 75 بالمائة من الطلاب يمارسون بعض السرقة في تقاريرهم وأن نسبة 80 بالمائة من طلاب المرحلة الجامعية مارسوا حالة أو أكثر من الغش، كما أظهرت الدراسة أن من بين العوامل التي تؤثر في سلوكيات الطلاب نحو الانتحال وتدفعهم إليه هو عدم الجدية في التعليم الاتكال على الآخرين والظروف والقيم المحيطة بالمجتمع وغياب التعليم الصحيح للاستشهاد العلمي ويمكن حل هذه المشكلة من خلال التعاون بين الأساتذة والمكتتبين بفحص تكليفات و بحوث الطلبة وتعليمهم إستراتجيات البحث في الانترنت، ففي السابق كان الطالب يذهب بنفسه إلى المكتبة ويمكث فيها ساعات طويلة للقراءة وبعدها يقوم بطباعة ما حصل عليه من معلومات بينما في الوقت الراهن وبمجرد لمسة من إصبعه وهو في مكانه يستطيع سرقة أي مادة علمية يحتاجها وينسبها إلى نفسه وذلك من خلال توظيف خدمات القص و اللصق في الإنترنت، كما أشارت الدراسة إلى أن بعض الطلبة لا يدركون بالضبط المقصود بالانتحال وحتى لو عرفوا بأنه يمثل سلوكا خاطئا فقد لا يفهمون إلى أي مدى يمكن أن يطلق على السلوك بأنه انتحال وتبين من المسح الميداني أن الذين لا يتحملون بأنفسهم مصاريف الدراسة أكثر عرضة للانتحال من زملائهم الآخرين الذين يطالبون بدفع الرسوم وقد تفاوت موقف الأساتذة من ظاهرة انتشار الانتحال العلمي في المجتمع الطلابي لكن الأغلبية اتخذوا موقف الحياد من هذه القضية بسبب صعوبة التحقق منها.

---

[1] Pritchett , Serene. Perceptions about plagiarism between faculty and Undergraduate students. ProQuest LLC. 789 East Eisenhower Parkway, PO Box 1346, Ann Arbor, MI 48106, 2010

2-الدراسات العربية:

***الدراسة العربية الأولى:** في سنة 2017دراسة قام بها د. أشرف منصور البسيوني بعنوان السرقات العلمية في المكتبات الجامعية حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مكتبات الجامعة المصرية في الحد من السرقات العلمية وأسبابها وطرق علاجها وفقا لوجهة نظر طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس بإحدى الجامعات المصرية (جامعة المنصورة) كنموذجا. وفي ضوء مشكلة هذه الدراسة قام الباحث بطرح عدة تساؤلات تحاول الدراسة الإجابة عنها هي:

- ما أشكال السرقات العلمية؟
- ما أسباب السرقات العلمية؟
- ما طرق علاج السرقات العلمية؟
- ما جهود جامعة المنصورة في الحد من السرقات العلمية؟
- ما دور مكتبات الجامعات المصرية في الحد من السرقات العلمية؟

واعتمد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة السرقات العلمية إلى أن خرج في الأخير بمجموعة من النتائج والتوصيات، حيث قام بتقسيم النتائج وفقا لخمسة عناصر يجيب كل عنصر على تساؤل من تساؤلات الدراسة وجاءت كالآتي:

-**فيما يتعلق بأشكال السرقات العلمية:** تبين عدد أشكال السرقات العلمية حيث بلغت 22 شكلا، وقال أيضا أن يوجد ثمة اتفاق بين طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس من حيث أشكال السرقات العلمية.

-**فيما يتعلق بأسباب السرقات العلمية:** ذكر أن الأسباب الحقيقية للسرقات العلمية تتمثل في: غياب الوازع الديني، الرغبة في سرعة إنجاز البحوث، كثرة المعلومات المتاحة على الإنترنت، وغياب العقاب عند حدوث السرقة العلمية.

-**فيما يتعلق بالعوامل التي أحد من السرقات** العلمية: تنحصر العوامل في تضافر الجهود المتمثلة في دور المكتبات، والباحثين، والإشراف ولجان التحكم، ومواقع كشف السرقات العلمية، فضلا عن دور الجامعة في تدعيم البحث العلمي والدور التوعوي والرقابي.

-**فيما يتعلق بجهود جامعة المنصورة في الحد من السرقات العلمية:** قدمت عينة الدراسة مجموعة من النصائح للباحثين الزملاء قبل فحص الأبحاث والرسائل وجاء على رأسها بالنسبة للطلاب الاعتماد على النفس في صياغة المعلومات، وذكر المصادر المستشهد بها وعدم النسخ والاقتباس المباشر.

-**فيما يتعلق بدور مكتبات الجامعة في الحد من السرقات العلمية:** تبين تعدد الأنشطة والخدمات التي تقوم بها مكتبات الجامعات المصرية للحد من السرقات العلمية جاء على رأسها مراعاة حقوق الملكية الفكرية في التصوير والإرشادات التي تحث على ذلك وتوفير برنامج Turnitin لكشف السرقات العلمية.[1]

***الدراسة العربية الثانية: دراسة** بعنوان برمجيات كشف السرقة العلمية لكل من هيفاء مشعل الحربي، وميساء النمشي الحربي،(مقال) في 2014 تطرقا في الجانب النظري للدراسة إلى التعريف بالسرقة العلمية وأنواع المصنفات الرقمية المحمية لحقوق المؤلف ثم أنواع السرقة العلمية وتقديم أمثلة عن ذلك ثم البرمجيات التي تستخدم للحد من السرقة العلمية.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة وتم الاعتماد على استبيان ومقابلة وقد قسم الاستبيان على 38 عضو من أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات العلمية وتم إجراء المقابلة مع الدكتورة "فايزة دسوقي" حول برمجيات السرقات العلمية وما إذا كانت تعرضت لسرقة علمية وكيف تم اكتشافها، وتم استخدام محركات البحث لحصر برمجيات كسف السرقة العلمية، وعينة الدراسة حيث تم

---

[1] أشرف منصور البسيوني، السرقات العلمية في المكتبات الجامعية، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد04، العدد02، 2017

اختيار هيئة التدريس لخبرتهم الواسعة في هذا المجال والتي كانت كما سبق ذكرها 38 عضوا من مختلف التخصصات.

نتائج الدراسة:

– عدم استخدام هذه البرمجيات في المؤسسات التعليمية.

– نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن تعاملوا مع برمجيات كشف السرقة العلمية 13,16%.

– قلة البرمجيات التي تدعم اللغة العربية.

– قلة البحوث والدراسات التي أجريت باللغة العربية عن برمجيات كشف السرقة العلمية.

– عدم الوعي الكافي لبرمجيات كشف السرقة العلمية.

3- الدراسات الجزائرية

***الدراسة الجزائرية الأولى:** دراسة عبد الهادي مسعودي وخيرة مسعودي بجامعة الأغواط سنة 2018 والتي هدفت إلى البحث عن ظاهرة السرقات العلمية وأثرها على مخرجات العملية التعليمية من إنتاج علمي ومشاريع بحثية، وتستهدف هذه الدراسة بعض الجوانب والقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها، والتي أصدرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في قرار 933-2016، وحدود تلك الظاهرة بعدما طالت العديد من جامعات الوطن، وشملت العديد من شرائح الجامعة منها الطلبة والأساتذة وحتى الكوادر الجامعية، وتوصلت الدراسة إلى صعوبة تقدير عمليات السرقات العلمية لضالتها وصعوبة إثباتها وعدم التبليغ عنها.

نتائج الدراسة:

– غياب الإشراف العلمي الجاد والفعال يؤدي بالطالب الباحث للجوء إلى التهاون في إعداد بحثه والجد لأي نوع من أنواع السرقة العلمية.

– غياب عمليتي الإشراف والمتابعة المستمرة في تحكيم المقالات الوطنية والدولية يضفي عليها نوع من الشكوك خاصة بعد اكتشاف تكرار في بعض نفس المقالات بأسماء مختلفة من الباحثين.

– إن التحكيم له دورا فعالا في مصداقية البحوث والمشاريع العلمية فبذلك يعتبر الإثبات الرسمي عن عدم ظهور السرقة العلمية.

– إسهام وزارة التعليم العالي الجزائرية في الحد من ظاهرة السرقة العلمية من خلال الإجراءات الصارمة بإصدار القرار رقم 933 لسنة 2016 الذي حدد فيها مفهوم السرقة العلمية.[1]

***الدراسة الجزائرية الثانية:** وقام طه عيساني 2016 بدراسة حول الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية من خلال استعراض أكثر أنواع الانتحال انتشارا ويوضح الأساليب القانونية والتقنية والأخلاقية لمواجهتها، كما يتطرق أيضا لتقنيات البحث الأكاديمي الجيد ومدى فعاليتها في التقليل من حالات السرقة العلمية في المجتمع الأكاديمي، وقد توصلت الدراسة أن الممارسات الأكاديمية الجيدة لا تعتبر بديلا كليا عن التدابير القانونية والتقنية ولكنها يمكن أن تسهم ولو بجزء يسير في التقليل من هذه الظاهرة.

نتائج الدراسة:

– الإجراءات القانونية لم تعد كافية للحد من السرقات العلمية.

– تشجيع الجامعات الوطنية في تبني التدابير التقنية المتمثلة في برمجيات كشف الانتحال.

– أول سبيل للوقاية من السرقة العلمية هو تعويد الباحثين على منهجية البحث العلمي.[2]

***الدراسة الجزائرية الثالثة:** دراسة كل من الدكتور تناح أحمد وبجقينة ياسين تحت عنوان:" سرقات البحث العلمي بين حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات الباحث في الجزائر مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، وانطلق الباحثين من إشكالية مفادها أن القوانين والإجراءات التي

[1] عبد الهادي مسعودي وخيرة مسعودي، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي بأفلو2018 .

[2] طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، الجزائر، 2015 .

تعالج السرقة العلمية كفيلة للحد من هاته الظاهرة في الجزائر، حيث عمد كلى الباحثين إلى تفريغ الإشكالية إلى جملة من التساؤلات الفرعية أوردها على النحو التالي:

فيما تتجسد السرقات العلمية؟ وكيف يتم مكافحتها والوقاية منها؟ وماهي الآثار المترتبة عنها؟ وكيف تساهم أخلاقيات البحث في الحد من السرقات العلمية؟ ومن خلال النتائج التي توصلا إليها المتمحورة حول ضرورة تطبيق قوانين السرقة العلمية. أخلصو بتقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في: احترام الباحثين للمبادئ الأساسية للسلوك العلمي، إضافة إلى غرس الثقافة بمعايير أخلاقيات البحث في نفوس الطلبة.

نتائج الدراسة:

- أخذ إجراءات أكثر شدة على المعاقبين بخصوص السرقات العلمية.
- غرس وزيادة الوعي والثقافة بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.
- يجب عمل كل ما هو ممكن لجعل الباحثين يحترمون المبادئ الأساسية للسلوك العلمي الاحترافي.[1]

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يمكن القول بأن الدراسة الحالية تتشابه مع الدراسات السابقة في أنها تتناول مفاهيم حول السرقة العلمية وكذلك أصول البحث العلمي، وقد اختلفت هذه الدراسات عن الدراسة الحالية بأن لكل منهم مجال ومجتمع مختلف عن دراستنا.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها أنها درست موضوع السرقة العلمية من جوانب مختلفة، وذلك من خلال معرفة الآثار المترتبة عنها وأكثر أنواع السرقة انتشارا، كما بينت أن هناك برمجيات للكشف عن السرقة العلمية بالإضافة إلى القوانين التي تسلط يثبت قيامه بالسرقة العلمية.

8-صعوبات الدراسة:

---

[1] تناح أحمد وبجقينة ياسين، سرقات البحث العلمي بين حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات الباحث في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد04، العدد02، 2019 .

- قلة الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- عدم توفر المعلومات حول الموضوع المتناول.

الفصل الثاني
البحث العلمي
وأخلاقيات ممارسته

الفصل الثاني: البحث العلمي وأخلاقيات ممارسته

تمهيد

أولا: مدخل عام للبحث العلمي

1-نظرة تاريخية عن البحث العلمي

2-تعريف البحث العلمي

3-خصائص البحث العلمي

ثانيا: أنواع البحوث العلمية وخطواته

1-أنواع البحوث العلمية

2-خطوات البحث العلمي

3-أهمية البحث العلمي

ثالثا: أخلاقيات البحث العلمي

1-تعريف أخلاقيات البحث العلمي

2-أهمية الأخلاق في البحث العلمي

3-الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي

رابعا: الصفات والمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

1-الصفات الأخلاقية والعلمية للباحث

2-المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

3-صعوبات البحث العلمي وما يترتب عنه من إشكالية البحث

خلاصة الفصل

تمهيد:

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، فالعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة العلمية التي تكفل لأي دولة الراحة والرفاهية والتفوق، ويعتبر البحث العلمي الدعامة الأساسية لخدمة البشرية في جميع مجالات الحياة، حيث أن التقدم في البحث العلمي مرهون بدرجة الإنظباط والإلتزام بالقيم الأخلاقية للبحث العلمي من أجل تحقيق أهدافه، ويتطلب البحث العلمي في كل الجامعات التزام الباحثين والطلبة بمجموعة القواعد والأخلاقيات العلمية والمهنية لاسيما مبدأ الأمانة العلمية عند الاقتباس والاستشهاد بأفكار الآخرين واحترام الملكية الفكرية للغير ومبدأ المصداقية في إجراء البحث والأدوات التي يستعملها للحصول على البيانات والمعلومات، وعلى الرغم من اهتمام الكثير من الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي فإن بعضهم لا يدرك أبعاد أخلاقيات البحث العلمي وخطورة انتهاك حرمتها، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالبحث العلمي وما يجب على الباحثين الالتزام به من قواعد وقيم أخلاقية ترتبط بممارسة هاته العملية وفي هذا الفصل تطرقنا إلى مدخل عام للبحث العلمي من نبذة تاريخية ثم مفهوم البحث العلمي وخصائصه، أنواعه، خطواته، أهميته ثم تطرقنا إلى أخلاقيات البحث العلمي وأهمية الأخلاق في البحث العلمي والضوابط الأخلاقية بإضافة إلى الصفات والمبادئ الأخلاقية للبحث العلمي وصعوبات البحث العلمي وما يترتب عنه من إشكاليات.

أولا: مدخل عام للبحث العلمي

1-نبذة تاريخية عن البحث العلمي:

إن نشأة البحث العلمي قديمة قدم الإنسان على سطح الأرض، منذ أن خلق الله آدم ونزوله على الأرض، والإنسان يعمل بعقله وفكره ويبحث عن أفضل السبل لممارسة الحياة وعيشها بالطريقة الأحسن، فبدأت محاولاته الدائمة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه. وظلت البشرية على مدار قرون طويلة تكتسب المعرفة بطريقة تلقائية مباشرة عن طريق استخدام الحواس الأساسية للإنسان.

ويصعب تتبع تاريخ البحث العلمي بالتفصيل، ومن الصعوبة أن نحدد بوضوح النقطة التي كانت بداية البحث العلمي في التاريخ الإنساني، وما نستطيع ذكره هو بعض معالم التطور والنشاط في هذا المجال، والجدير بالإشارة أن أسس التفكير والبحث العلمي استغرقا عدة قرون، ولابد للباحث أن يكون على معرفة بالميدان بالنسبة للوضع الراهن، وبشيء من الوعي التاريخي بالمسارات التي أدت إلى هذا الوضع.[1]

وسنحاول من خلال هذه النظرة تتبع تاريخ البحث العلمي في المراحل الثلاثة أولا في العصور القديمة، ونعرض في المرحلة الثانية للبحث العلمي في العصور الوسطى ونتطرق في المرحلة الثالثة إلى البحث العلمي في العصور الحديثة.

في العصور القديمة: يقصد بالعصور القديمة الفترات التي عاش فيها المصريون القدماء والبابليون واليونان والرومان، فمنذ ذلك التاريخ كان اتجاه التفكير لدى قدماء المصريين اتجاها عمليا تطبيقيا حيث برعوا في التخطيط والهندسة والطب والفلك والزراعة.[2]

[1] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق،2000، ص57 .

[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط2 المكتبة الأكادمية، ليبيا،1977، ص74 .

وكذلك أسس المصريون القدماء حضارة علمية في الصيدلة والكيمياء وكانوا أول من اكتشف الصفات العلاجية للأعشاب الطبية حيث نشأ العشاب الأول ونشأت صناعة العقاقير النباتية.[1]

أما بالنسبة لليونان القدماء، فقد أحرزوا تقدما عظيما في مبادئ البحث واعتمدوا اعتمادا كبيرا على التأمل والنظر العقلي المجرد، ولعل هذا الاتجاه في عدم الاعتماد على التجربة وتقدير العمل اليدوي، أما من ناحية مناهج البحث وأسلوب التفكير فقد وضع أرسطو قواعد المنهج القياسي أو الاستدلال...ولكن أرسطو فطن أيضا للاستقراء ودعا إلى الاستعانة بالملاحظة، ولكنه لم يفصل خطوات المنهج الاستقرائي وكان الطابع التأملي غالبا على تفكيره.

أما بالنسبة للتفكير العلمي عند الرومان فقد كانوا ورثة المعرفة اليونانية وكان إسهامهم يتركز في الممارسة العملية، أكثر من متابعتهم للمعرفة ذاتها، ولقد كانوا صناع قوانين أكثر منهم مفكرين متأملين.[2]

في العصور الوسطى: تشمل العصور الوسطى التي ازدهرت فيها الحضارة العربية الإسلامية بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين، وفترة عصر النهضة، ويسمي الأوربيون العصور الوسطى بالعصور المظلمة، لكنها كانت في الشرق هي العصور الذهبية

عصور الإنتاج الغزير والقيادة الحكيمة لدفعة الحياة، لا في العالم الإسلامي وحده ولكن في الصين وأيضا الهند، وفي هذه القرون الأربعة ظهر في العالم الإسلامي عدد كبير من الأئمة والعلماء والفلاسفة والمؤرخين ومن الكتاب والأدباء واللغويين.

بلغ الإنتاج الفكري العربي أوج عظمته في القرنين العاشر والحادي عشر، بينما كان الغرب سادرا في جهالته، وفي القرنين الثاني والثالث عشر انتشرت أوربا الرشدية. وكانت الفترة مابين أول القرن الرابع عشر وأوائل القرن السابع عشر بالنسبة لإيطاليا وأوربا فترة

---

[1] عبد الحكيم منتصر، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، دار المعارف ،القاهرة، 1980، ص19

[2] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 75–ص77 .

انتقال خرجت فيها أوربا من عالم العصور المظلمة وجمعت قواها علما ووعيا لتدخل بقوة للعصر الحديث،(عصر التكنولوجيا).

في العصور الحديثة: منذ القرن السابع عشر حتى وقتنا المعاصر، وفي هذه الفترة اكتملت دعائم التفكير العلمي في أوربا، وبدأت هذه الخطوات على يد الكثيرين منهم "فرنسيس بيكون" و"جون ستيوارت ميل" و"كلود برنارد" وتعود مسيرة البحث العلمي إلى التجارب التي أجراها جاليلو في الفيزياء في أوائل القرن السابع عشر، ويرى الغربيون أن هذا العصر قد توج باكتشاف اللوغاريتم و الدورة الدموية، وفصل قواعد المنهج التجريبي وخطواته من خلال نظريات "فرانسيس بيكون"، وظهور "بويل" كأب للكيمياء الحديثة، وأفكار نيوتن الرياضية في القرن الثامن عشر، وأخذ الغرب بالموضوعية في الحقول العلمية على الأقل، وقد بدأ بحثه العلمي بالرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك ووضع في القرن الثامن عشر ما يسمى بالموسوعة العلمية في فرنسا.[1]

2-تعريف البحث العلمي:

عرف البحث العلمي على أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسعى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسعى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسعى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على مشكلات مماثلة تسعى نتائج البحث.[2]

ويعرف على أنه طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه لحل مشكلات الإنسان في مجالات متعددة، وهو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر.[3]

[1] رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص60 .

[2] مهدي زوليف وتحسين الطروانة، منهجية البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر،عمان، 1988، ص245 .

[3] ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ص18 .

ويعرف أيضا على أنه عملية منظمة للتوصل إلى حلول لمشكلات أو إجابات عن تساؤلات تستخدم فيها أساليب الإستقصاء أو الملاحظة مقبولة متعارف عليها بين الباحثين في مجال معين يمكن أن تؤدي إلى معرفة جديدة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن البحث العلمي هو عملية منظمة تتسم بالدقة والموضوعية والعلمية ذات أهداف محددة تستخدم أساليب علمية مخططة، وأدوات تتسم بالموضوعية والصدق والشمول تؤدي إلى نتائج علمية يمكن قبولها وتعميمها، واعتمادها في حل المشكلة المبحوث أو الإجابة عن تساؤلات الباحث.[1]

3-خصائص البحث العلمي:

إن ما يميز البحث العلمي عن الأنشطة الأخرى خصائصه، ورغم أن جميعها تشترك في خاصيتين جمع الحقائق والبيانات وتبليغها، إلا أن الإستقصاء العلمي يهتم ويتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

-**التنظيم والضبط:** حيث أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، والمشكلات والفرضيات والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك وليست وليدة مصادفات أو أعمالا ارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.[2]

-**الموضوعية:** حيث تتم خطوات البحث العلمي كافة بشكل موضوعي غير متحيز، بعيدا عن الآراء الشخصية والأهواء الخاصة والتعصب لرأي محدد مسبقا، ولا يمكن إثبات الشيء ونقيضه في نفس الوقت. والموضوعية في البحث العلمي تمنع من الوصول إلى نتائج غير علمية.

---

[1] محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية مناهجه أدواته وسائله الإحصائية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص24 .

[2] أركان أونجل، مفهوم البحث العلمي، ت: محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، العدد40، جانفي، 1984، ص148 .

-أن يكون للبحث غاية أو هدف: لابد للباحث أن يحدد غايته أو أهدافه من البحث بشكل واضح، ويسعى من خلال خطوات البحث والسير فيه إلى تحقيق تلك الأهداف دون تخبط، أو تشعب، أو خروجها عنها أو الانتقال إلى تحقيق أهداف لم يعلن عنها ويراها الباحث ضرورة ولكنها صرفته عن الأهداف الأساسية للبحث. وبناء على تحديد تلك الأهداف بشكل واضح وتحقيقها، يقيم البحث من قبل لجنة التحكيم والنظر في البحث، وهو المعيار الرئيسي لقبول البحث أو رده.[1]

-المنهجية: نسبة إلى المنهج المتبع وهو طريقة تنظيم المعلومات بحيث يكون عرضها عرضا منطقيا سليما متدرجا للقارئ من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول، منتقلا من المسلمات إلى الخلافيات متوخيا في كل ذلك انسجام الأفكار وترابطها جاء في تعريفه بأنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.[2]

-البحث عن الأسباب: وهو عامل هام في فهم الظواهر المدروسة، ولمعرفة الأسباب أهداف نظرية وأخرى عملية وهذه هي بذاتها أهداف العلم، ويتم فهم الظاهرة بمعرفة الأسباب وعوامل النشوء والتطور بهدف الضبط والتأثير والزيادة أو النقصان، وبالتالي التحكم بالظاهرة وإخضاعها للتجربة والتعديل والتطوير.

-التكرار والتعميم: يهتم الإستقصاء العلمي في المقام الأول بالتعميم وتعريف الخصائص العامة وأنماط السلوك المشتركة بين الأشياء والأحداث التي تتم ملاحظتها على إنفراد بشكل موضوعي، وأن تكون تجربة الملاحظة قابلة للنقل للآخرين أي تكون معرفة متبادلة بين

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3 صنعاء الجمهورية اليمنية، دار الكتب، 2019، ص15-ص16.

[2] أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الرياض، مكتبة الرشد، ط9، 2005، ص27-ص28 ص29.

الأشخاص ويعني التكرار إمكانية الحصول على نفس النتائج تقريبا إذا تم إتباع نفس المنهج العلمي وخطوات البحث مرة أخرى، وفي ظروف وشروط موضوعية وشكلية مشابهة والتعميم نوعان، أما بالنسبة للخصائص التي تتيح تصنيف الأشياء أو العلاقات القائمة بين الخصائص أو قد يكون التعميم والتكرار مستقلين تماما عن الزمن والمكان والفرد والملاحظ.[1]

-**الأمانة العلمية:** تعتبر الأمانة العلمية في البحث العلمي من الأمور الأساسية في تأصيل البحث وعلميته، وذلك في تحديد مدى الاستفادة من الخبرات العلمية ومدى إمكانية تطورها، فهنا تتركز الأمانة العلمية على أمرين أساسيين هما:

*الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي استفاد منها الباحث في دعم أفكاره وبناء خطوات البحث.

*التأكد على دقة الآراء والأفكار التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه.[2]

ثانيا: أنواع البحوث العلمية ومراحله

1-أنواع البحوث العلمية:

***البحوث الأساسية(النظرية):** وهي البحوث التي تجري بالدرجة الأساس من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها، وتهدف هذه البحوث إلى إضافة علمية ومعرفية كما تهتم بالإجابة على تساؤلات نظرية ما، وقد يتم تطبيق نتائجها علميا أو لا يتم.

ودوافع هذه البحوث هو التوصل للحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية، وتشق البحوث الأساسية والنظرية عادة من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية فهي ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.

والبحوث النظرية يمكن أن تكون تطبيقية فالكثير من الأكاديميين يستخدمون النظريات في أبحاثهم التطبيقية لاختبار مدى مطابقتها للواقع أو لاستخدامها في تحليل وتفسير الظاهرة

---

[1] رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص70-72 .

[2] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص38 .

موضوع البحث، كما أن البحوث النظرية تستفيد من نتائج الدراسات التطبيقية وكثيرا ما تؤدي نتائج البحث الأساسي إلى حلول لمشاكل عملية.

***البحوث التطبيقية:** هي بحوث عملية، تكون أهدافها محددة بشكل أدق مع البحوث الأساسية النظرية، والبحوث التطبيقية تكون عادة موجهة لحل مشكلة من المشاكل العملية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها فورا، وفي واقع حقيقي وفعلي موجود في مؤسسة أو منطقة أو لدى الأفراد.

وهنا لابد من التأكيد على أن البحوث الأساسية النظرية نفسها يمكن الاستعانة بنتائجها فيما بعد لمعالجة مشكلة من المشاكل القائمة بالفعل، لذا فإن نتائج البحوث التطبيقية يمكن أن تتماشى وتتمازج مع تلك النتائج المأخوذة من البحوث الأساسية النظرية لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة، كذلك من الصعب أحيانا التمييز بين البحوث التطبيقية العملية والبحوث الأساسية النظرية خاصة في الموضوعات الجديدة التي تحتاج إلى بناء حقائق ونظريات حولها.[1]

2-خطوات البحث العلمي:

لقد اختلف الباحثون في تحديد وترتيب خطوات البحث العلمي، وذلك لارتباطها وتداخلها وتكاملها مع بعضها البعض بدرجة قوية إلا أن هناك اتفاقا عاما بهدف دراستها أكاديميا، على أنها تشمل الآتي:

- الشعور بالمشكلة وتحديدها.
- تحديد أبعاد المشكلة، بما في ذلك الأهداف والأهمية والمبررات والمحددات.
- تحديد مصادر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة، من دراسات سابقة ومركزة علمية وعملية متخصصة لذلك.

[1] عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص47.

- تحديد الطرق أو المنهجية المناسبة في حل المشكلة المطروحة، وكيفية جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بها وكذلك الأدوات والوسائل المتبعة لذلك، وتحديد عينة البحث ومجتمع الدراسة.
- جمع البيانات وتصنيفها، وفق معايير موضوعية وعلمية لمعالجتها بالأسلوب المناسب، ومن ثم صياغتها بأسلوب يجعل منها قابلة للفهم والتحليل، وبالتالي استخلاص النتائج.
- تحديد النتائج من خلال معالجة البيانات، والمعلومات المتعلقة بالمشكلة المدروسة مؤيدة بأدلة موثقة وقابلة للاختبار.
- إقتراح مجموعة من التوصيات العامة والخاصة، المستمدة من تجربة الباحث في معالجة المشكلة، والنتائج التي توصل إليها لاستكمال المعالجة بشكل علمي للوصول إلى حل سليم.
- صياغة البحث وكتابته بلغة علمية سليمة، وفق أسس وقواعد علمية واضحة لا تحمل اللبس والغم.[1]

3-أهمية البحث العلمي:

للبحث العلمي أهمية فائقة في حياتنا، فهو يساعد في فهم وتوضيح الظواهر المحيطة بنا ويعمل على تفسيرها وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان، كما يسعى البحث العلمي إلى اكتشاف الحقائق والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في حياتنا العامة، ويمكن ذكر أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

- يفتح البحث العلمي آفاقا واسعة أمام الباحثين والدارسين لاكتشاف الظواهر المختلفة في مجال العلوم الطبيعية، والاجتماعية والإنسانية، بالاعتماد على مصادر المعلومات والبيانات.
- البحث العلمي هو الوسيلة التي تستطيع بواسطتها المجتمعات اجتياز العقبات والتخطيط للمستقبل وتفادي الأخطاء، ولذلك فإننا نجد الدول النامية تستخدم البحث العلمي لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.[2]

---

[1] كمال دشلي، مرجع سابق، ص42 .

[2] منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، قسم العلوم التربوية، 2013، ص13-ص14 .

▪ إن البحث العلمي ينمي المردود السلوكي للأفراد كما ونوعا ويزيد من نسبة نجاح أعمالهم وبالتالي تزدهر حياتهم وتتوسع طموحاتهم.

▪ يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة.

▪ يمكن الإنسان من معرفة الحقائق المحيطة به وكذا الظواهر التي يجهلها مما يساعد على فهم المسائل والقضايا التي تواجهه في حياته العملية.[1]

▪ التوصل لحل المشكلات العلمية والعملية التي تواجه المجتمع.

▪ البحث العلمي هو نظام سلوكي يعمل على زيادة الإدراك البشري وتنمية قدرته على الاستفادة بكل ما تتوفر عليه الطبيعة ويوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع.[2]

ثالثا: أخلاقيات البحث العلمي

1-تعريف أخلاقيات البحث العلمي:

تعرف على أنها مجموعة من الشروط والضوابط التي يتحلى بها الأستاذ سواء عملية التدريس أو الإشراف على الرسائل الجامعية أو مناقشتها أو أثناء البحث والإنتاج العلمي، وهي تحري المعلومة والإلتزام بالأمانة العلمية في نقل المعارف ونسبها لأصحابها دون تلفيق أو نسبها لغير أصحابها.[3]

2-أهمية الأخلاق في البحث العلمي:

على الرغم من التعريفات المتعددة للأخلاق إلا أنه يمكننا أن نقدم تعريفا محددا للأخلاق يتمثل في أنها "مجموعة من المعايير والإجراءات والقواعد التي يتبناها المجتمع ويتفق حولها، والتي تمثل عدد من المبادئ لا يجب الخروج منها أو تجاوزها[4]، وتكمن أهمية الأخلاق في:

---

[1] ممدوح عبد المومن صوفان، دليل أخلاقيات البحث العلمي، مصر، جامعة المنصورة، 2012، ص6 .

[2] علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص18

[3] مصباح جلاب، مدى التزام الأستاذ الجامعي بميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة بجامعة المسيلة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 2017، العدد06 .

[4] مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده إجراءاته مناهجه، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2018، ص51 .

-باعتبارها من أفضل العلوم وأشرفها ذلك أن علم الأخلاق هو علم الخير والشر والسلوك النافع والضار والطيب والخبيث ولهذا عندما يحاول بعض العلماء يبان قيمة علم الأخلاق بالنسبة للعلوم الأخرى.

-إن السلوكات الأخلاقية وآدابها هي التي تميز سلوك الإنسان عن سلوك البهائم سواء في تحقيق حاجاته الطبيعية أو في علاقاته مع غيره من الكائنات الأخرى.

-أهمية الأخلاق من حيث أن هدفها تحقيق السعادة في الحياة الفردية والجماعية ذلك أن الحياة الأخلاقية هي الحياة الخيرة البعيدة عن الشرور بجميع أنواعها وصورها، فكلما انتشرت هذه الحياة انتشر الخير والأمن والأمان الفردي والاجتماعي، وتنتشر أيضا الثقة المتبادلة والألفة والمحبة بين الناس، وكلما غابت هذه الحياة انتشرت الشرور وزادت العداوة والبغضاء، والنفور والتناحر والتكالب من أجل المناصب، ومن أجل المادة والشهوات، والشرور أصلا سبب التعاسة والشقاء في حياة الفرد والجماعة.

-أهمية الأخلاق من حيث أنها وسيلة لنجاح الإنسان في الحياة ذلك أن الإنسان الشرير والغاش والمتعدي على أعراض الناس وأموالهم أو على أنفسهم، أو الذي يؤذي الآخرين لا يكن محبوبا أولا بين الناس، ولا يثقون به، ولا يتعاملون معه، ثم أن الغشاش لابد من أن ينكشف غشه وخداعه في يوم من الأيام، وعندما يعلم أمره يعاقب أو يبعد عن وظيفته وإن كان تاجرا لا يتعامل الناس معه وهذا يؤدي إلى فشله.

-أهمية الأخلاق من حيث أنها وسيلة مهمة للنهوض بالأمة ذلك أن سقوط الأمم والحضارات كثيرا ما ترجع أسبابها إلى الانهيار الأخلاقي فيها.[1]

---

[1] مقداد يالجن محمد علي، علم الأخلاق الإسلامية، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، 1996، ص7-ص8.

3-الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي:

-**الأمانة:** وهذا المبدأ من أهم القواعد في البحث العلمي، حيث ينبغي على الباحث ألا يختلق المعطيات أو النتائج أو يكذبها أو يحرفها، فمبدأ الأمانة مبدأ أساسي في الأخلاق العامة لقوله تعالى:" والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون" (المؤمنون 08)

-**تحقيق مبدأ المشروعية:** حيث يمثل هذا الأخير للباحثين في وجوب طاعة القوانين المختصة عند إجراء بحوثهم، شريطة أن تكون هذه القوانين منظمة للأعمال وحافظة للحقوق، وأن لا تكون بمثابة قيود التي تعيق المعرفة والبحث العلمي أو توجهه لأغراض إيديولوجية وسياسية خاصة.

-**الحرية:** وهي تساعد العلم على الخروج من الجمود والقطيعة، وعليه تقرر حرية البحث عندما يقر حرية الفكر والتعبير والفعل، فهذا المبدأ يضمن إنتشار المعرفة بأن تجعل العلماء يتبعون الأفكار الجديدة ويبحثون في مشكلات جديدة.

-**الحذر واليقظة:** ويكون ذلك بتجنب الباحثين للأخطاء في البحث وفي عرض النتائج، وذلك في الاجتهاد في تقليل الأخطاء البشرية والتجريبية والمنهجية، وهذا لا يعني أن الباحث معصوم من الخطأ، ولكن الحذر واليقظة تؤدي إلى استبعاد الكثير من الأخطاء التي تنتج عن الإهمال وعدم التدقيق.[1]

رابعا: الصفات والمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي:

1-الصفات الأخلاقية والعلمية للباحث:

يهدف البحث العلمي إلى زيادة النشاط العلمي ونضج الإنتاج الفكري، ومن هنا فإن الاهتمام بثقافة البحث العلمي وتعزيزها أضحت أمرا ضروريا، وهناك مجموعة من الصفات إذا ما توفرت في الباحث يمكن أن يقال عنه أنه باحث جيد ومن هذه الصفات:

---

[1] بن جيلالي سعاد، أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية لجامعة الجزائر1، العدد02، جوان 2018، ص179 .

-**الأمانة العلمية:** وهي ضرورة حتمية في البحث العلمي، وتختلف الأمانة العلمية عن التحيز اللاشعوري، فالأمانة العلمية تستقر في الضمير الحي والخلق السليم وفيها إحساس واع بالنزاهة وممارسة للمسؤولية. أما التحيز اللاشعوري فإنه يسكن في اللاوعي، ويتأثر بطبيعة الإنسان ويمكن التغلب عليه إلى حد كبير بالاختيار الدقيق لطرق القياس التي تحد منه بالاعتماد على الطرق الكمية، أو قيام باحثين مختلفين بإجراء نفس التقييم كل على إنفراد ثم حساب المتوسطات، وتفيد إتباع الطرق الإحصائية السليمة كثيرا في هذا المجال.

-**الحدس:** هو عملية نشأة الأفكار في الذهن، وقد يكون الخيال هو السبيل إلى خلق تلك الأفكار، ولكن الحدس بمعناه الدقيق هو ورود طارئ للأفكار التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة ما دونما أسباب واضحة لذلك. تأتي تلك الأفكار غالبا كوميض يخطر على ذهن الفرد سواء أكان في وضع استرخاء أم في أثناء محاولته تدبير الأمر، أو حتى حينما يكون الإنسان بين اليقظة والنوم، وهي ظاهرة مألوفة لدى العلماء. وينبغي تسجيل الأفكار الطارئة بسرعة، لأنها غالبا ما تبعد عن الذهن بنفس السرعة التي تطرأ بها عليه، ويتعين بعد ذلك وضع تلك الأفكار موضع الاختبار لأنها ليست وسيلة من وسائل الإثبات العلمي فقد تكون صحيحة أو غير ذلك.

-**حب العلم والإطلاع:** فهما القوة الدافعة لاستمرار البحث والدراسة للكشف عن غير المعلوم.[1]

-**الإلتزام بالموضوعية:** وهي أن يكون الباحث مع موضوع بحثه فقط، فلا يقحم في مباحثه أو مطالبه أي اعتبارات ذاتية شخصية. ومن الموضوعية أن يدخل الباحث في الموضوع بذهنية علمية لا تأثير للعواطف عليها.[2]

-**الاتصاف بالتواضع:** إن تواضع الباحث وعدم ترفعه على الباحثين الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه وموضوعه الذي تناوله أمر في غاية الأهمية، فمهما وصل الباحث إلى

---

[1] أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص36 – ص37 .

[2] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص22 .

مرتبة متقدمة في علمه وبحثه ومعرفته في مجال وموضوع محدد فإنه يبقى بحاجة إلى الاستزادة من العلم والمعرفة، لذا فإنه يحتاج التواضع أمام نتاجات وأعمال الآخرين، وكذلك فإن التواضع في البحث يأخذ اتجاها مهما آخرا هو عدم استخدام عبارة (أنا) في الكتابة، أي أن لا يذكر وجدت أو عملت، بل يستخدم عبارة وجد الباحث أو عمل الباحث.

-**التركيز وقوة الملاحظة:** على الباحث الجيد أن يكون يقظا ومنتبها في جميع معلوماته وتحليلها وتفسيرها، وأن يتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلولات المعلومات التي يستخدمها ومعانيها. لذا فإنه يحتاج إلى التركيز وصفاء الذهن عند الكتابة والبحث.

-**قابلية الباحث على الصبر والتحمل:** إن الكثير من البحوث والرسائل تحتاج إلى التفتيش المستمر والطويل أحيانا، للبحث عن مصادر المعلومات المطلوبة والمناسبة. وهنا قد لا يجد الباحث التسهيلات والتجاوب المناسبين منهم، لأسباب عدة قد تكون وظيفية ومنها ما تكون شخصية، لذا فإن الباحث الناجح بحاجة إلى تحمل مثل تلك المشاق وغيرها والتعايش معها بذكاء وصبر وتأني.[1]

-**إحترام الملكية الفكرية لدى الآخرين:** وهي من مظاهر الأمانة العلمية فلا ينسب الباحث ما لغيره لنفسه بل عليه أن يبين صاحب ذلك الرأي.

-**عدم التأثر بالأشخاص والأفكار:** على الباحث أن يتعامل مع الفكرة دون النظر إلى تأثيرها أو شعبيتها كأن يندفع لتأييد رأي أو فكرة لمجرد أن فلان قد أيدها أو نطق بها.[2]

2-المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي:

يتنوع البحث العلمي كثيرا في طبيعته ويتناول موضوعات مختلفة للغاية، فهناك مجموعة من المبادئ يتوجب على الباحث إتباعها والتقيد بها عند إجراء أي بحث أو دراسة وتتمثل هذه المبادئ في:

[1] عامر قنديجلي، مرجع سابق، ص43- ص44 .

[2] منى توكل، مرجع سابق، ص17 .

***الصدق:** فالله تعالى قد أمر بالصدق ومدح الصادقين في كتابه العزيز بقوله عزوجل:" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين" (سورة التوبة)، وفي المقابل فقد نهى الله تعالى عن الكذب. فإذا كان الصدق هو القول المقبول لمطابقته للواقع، فإن هذا يعني أن مخرجات البحث العلمي يجب أن تتصف بالصدق وهذا لا يكون إلا إذا كانت معطياته صادقة مطابقة للواقع، ذلك أن الكذب في مخرجات البحث العلمي هو تزييف للحقيقة وتضليل للناس.

***الأمانة:** والأمانة عكس الخيانة، وقد أمر الله تعالى بالأمانة ونهى عن الخيانة، والبحث العلمي هو أمانة من الأمانات ذالك أن الباحث لا ينتفع وحده بثمار بحثه وإنما مخرجاته ذات أثر في المجتمع.

***عدم انتحال شخوص الآخرين:** ويكون هذا في البحث العلمي بما يسمى سرقة الأبحاث العلمية ونسبتها إلى النفس وهذا محرم في شرع الله تعالى حيث فيه انتحال لأشخاص الآخرين.[1]

***السلامة:** على الباحث أن لا يعرض نفسه للأخطار الجسدية أو الأخلاقية وتجنب القيام بالبحوث في بيئات قد تكون خطرة، فسلامة المساعدين أو المشاركين أو المستهدفين من مسؤولية الباحث.

***الثقة:** حتى يحصل الباحث على نتائج دقيقة وتعاون كبير من الأطرف المشاركين في البحث، لزم عليه بناء علاقة ثقة معهم، كما يجب على الباحث عدم استغلال تلك الثقة.

***الموافقة:** على الباحث الحصول على موافقة جميع الأطراف التي ستشارك في البحث، مع وجوب إعلام الأفراد المراد دراستهم، وإذا كانت الفئة التي ستشارك في البحث من الأطفال أو الذين لا يدركون طبيعة المخاطر التي ستقابلهم في البحث مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، فيجب على الباحث الحصول على الموافقة من الأشخاص المسؤولين عن هذه الفئة (الأولياء).

---

[1] ماهر أحمد راتب السوسي، أخلاقيات البحث العلمي في الإسلام مداخلة في اليوم الدراسي الذي تقيمه عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، الأردن، 2014 .

***سرية المعلومات:** من واجب الباحث حماية هوية المستهدفين في البحث في كل مراحل البحث وبعد نهايته، فلا يقوم الباحث بتقديم أسماء أو تلميحات قد تؤدي إلى كشف هويتهم الحقيقية، لذلك وجب استعمال الرموز والأسماء المستعارة مع إتلاف كل ما من شأنه كشف هوية المستهدفين بعد الانتهاء من البحث.[1]

3-صعوبات البحث العلمي وما يترتب عنه من إشكالات أخلاقية:

-موضوع البحث متغير، فهو غالبا ما يكون حول سلوك إنسان وأفعاله، وهي متغيرة بتغير الزمان والمكان فلا يمكن التنفيذ أو المشاركة في تنفيذ أي بحث علمي يتعارض مع القيم والأخلاقيات الإسلامية.

-طبيعة العلاقات التي تربط بين الظواهر الإنسانية هي طبيعية قيمية مرتبطة بالغاية والأهداف ويترتب على هذا أن العلوم الإنسانية يجب أن لا تسعى إلى إيجاد صلات علية أو صياغة قوانين عامة شاملة، وإنما عليها أن تهتم بوضع تصنيفات تنميطية للشخصية، والثقافة تكون بمثابة إطار لفهم النشاطات والأهداف الإنسانية في الظروف التاريخية المختلفة.

-التعقيد وكثرة التفصيلات التي تتميز بها الظواهر الإنسانية، سواء كان على مستوى الشخصية الإنسانية أو على مستوى العلاقات الإنسانية، الأمر الذي يجعل الظاهر الإنسانية في حالة حركة وتغير وعدم تكرار لنفس النمط تحت نفس الشروط وهذا يؤدي إلى عدم الدقة والمصداقية في نتائج البحث.

-إعتماد الملاحظة الخارجية كوسيلة لإدراك الظواهر الإنسانية لا يعمق معرفتنا بهذه الظواهر، حيث نتمكن فقط من الإدراك الحسي للسلوك الخارجي دون التعمق في فهم دوافع هذا السلوك.

[1] أحمد جلول، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة الوادي الجزائر، العدد08، الجزء01، ديسمبر 2017، ص161- ص162 .

-تدخل ذاتية الباحث سواء في إختيار الأدوات أو العينات التي تجري عليها الدراسة، كما أن الباحث لديه انتماءاته الثقافية والعقائدية وتقويماته الخلقية ولديه أيضا غايات وأهداف معينة وكل هذا يؤثر عند تعامله مع موضوع الدراسة.[1]

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول البحث العلمي وأخلاقياته فقد تبين أن أخلاقيات البحث العلمي تلعب دورا مهما في تطور العلوم، وذلك من خلال التكامل المنهجي بين القيم

[1] رشا علي البارودي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2003، ص8-9 .

الأخلاقية وإجراءات البحث العلمي، وتعتبر أخلاقيات البحث العلمي أكثر تخصصا ودقة في حل إشكالات البحث العلمي ولا بد من ضوابط أكثر دقة وتفصيلا للبحث في العلوم الاجتماعية.

الفصل الثالث

الملكية الفكرية والسرقة العلمية

الفصل الثالث: الملكية الفكرية والسرقة العلمية

تمهيد

أولا: ماهية الملكية الفكرية

1-التطور التاريخي للملكية الفكرية

2-تعريف الملكية الفكرية

3-دوافع الملكية الفكرية

4-أهمية الملكية الفكرية

5-حقوق المؤلف

ثانيا: ماهية السرقة العلمية

1-تعريف السرقة العلمية

2-أسباب السرقة العلمية

3-دوافع السرقة العلمية

4-أنواع السرقة العلمية

5-آثار تفشي ظاهرة السرقة العلمية

6-الآليات والتدابير للحد من إنتشار ظاهرة السرقة العلمية

7-برمجيات الكشف عن السرقة العلمية

8-العقوبات المقررة للطالب

خلاصة الفصل

تمهيد:

يدفع حب التملك بالنفس البشرية أحيانا نحو الجشع والطمع والظلم والاعتداء على ملكية الآخرين، وقد عد الشرع والقانون الاعتداء على الملكية جريمة تستوجب العقاب، وتعد الملكية الفكرية أحد أنواع الملكية وهي محمية بموجب القوانين والتشريعات التي أصدرها المشرع بغية الحفاظ على حقوق أصحابها وتنظيم مجال البحث العلمي والإنتاج الفكري، ولكن رغم ذلك فإن بعض الباحثين والطلبة يعتمدون سرقة البحوث العلمية من أصحابها ونشرها بأسمائهم، بحيث أصبحت ظاهرة السرقة العلمية منتشرة كثيرا في الأوساط الجامعية. ومن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح مفهوم الملكية الفكرية، أهميتها وحقوق المؤلف بإضافة إلى مفهوم معنى السرقة العلمية، أسبابها، دوافعها، أنواعها وأثارها بإضافة إلى الآليات والتدابير للوقاية منها والقوانين المتخذة في حق الطالب.

أولا: ماهية الملكية الفكرية

1-التطور التاريخي للملكية الفكرية:

يقال في بعض الأحيان أن الملكية الفكرية هي مجال قانوني حديث، بينما تعد جذور هذا المجال قديمة قدم وجود الإنسان على الأرض، إذ عرفت الحضارات القديمة المفاهيم الأساسية للملكية الفكرية، وهو ما أدى إلى تطور الإنتاج الذهني عبر العصور والرقي به إلى غاية حمايته، فمثلا قد أبدعت حضارة ما بين النهرين الكتابة المسمارية، وكذلك الحضارة المصرية اشتهرت باستعمال الورق البردي للكتابة وكذلك اشتهرت بالرسم والنحت، وابتدع الفينيقيون الكتابة بالحروف الهجائية وتمت صناعة الورق أول مرة على يد الصينيين وهم أول من عرف فن الطباعة واستعملوا قوالب الحروف الخشبية الخاصة بالطباعة وكذلك ابتكروا الحروف المتحركة والطباعة بالحروف الملونة، كما قام اليونانيون القدماء بخلق نظام حماية الملكية الفكرية وذلك من خلال منح المؤلفين براءات اختراع تحمي حقوقهم بمقابل إيداع نسخ من إنتاجهم الذهني في مكتبة الوطنية للدولة، وكان معروفا عند الرومان في القدم بيع كتب المؤلفين بعد أن يشتري التجار أصولها من أصحابها، كما اعتاد الرومان التجار على وضع علامة تجارية على منتجاتهم قصد الحيلولة دون سرقتها، ومن هنا أصبح للعلامة دور هام في تمييز المنتجات والبضائع. وقد عرف العرب قديما حق الملكية الفكرية للمؤلف ويظهر ذلك من خلال اجتماعهم في الأسواق الأدبية كسوق عكاظ لإلقاء الشعر والحكم عليه، واعتنى بعض الخلفاء الراشدين بالترجمة والتأليف، وبالرغم من ذلك فإن حقوق الملكية الفكرية لم تحظ بالعناية الكافية عند العرب، إذ يعد اختراع الآلة الطابعة في القرن الخامس عشر عند الأوروبيين نقطة تحول في تنظيم وحماية الملكية الفكرية ككل.[1]

---

[1] برشي إيمان، التدابير القانونية لحماية الملكية الفكرية في ظل التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، سبتمبر 2010، ص63- ص64

2-تعريف الملكية الفكرية:

لغة: قيل أن كلمة "ملكية PROPERTY"، قد جاءت من الكلمة اللاتينية PROPRUIS، والتي تعني المالك أي حقوق الإنسان في ما يتعلق بثمرة فكره ومصطلح فكري، فهي صفة من اللاتينية التي تعني أيضا غير مادي، غير محسوس، وما له حقيقة معنوية بالاستقلال أي دعم مادي بحت، والملكية الفكرية PROPRIETE تعبير عام يشمل على الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية، وهي ما لا يتعلق بتحقيق عمل وإنما بتصوره خلاف مادي.[1]

ومن هنا يمكن تعريف الملكية الفكرية بأنها حقوق ملكية معنوية وغير ملموسة أو حقوق في الأفكار، فهي تعد نوع من أنواع الملكية التي ظهرت في العصور المتأخرة والذي كان نتيجة للتطور العلمي والتقدم الصناعي والتقني والتجاري الذي شهده العالم وخاصة مع الحقبة التي شهدت ازدهار واسع النطاق في شتى العلوم والفنون، ولقد اختلفت وجهات النظر في تسميتها، والتعريف بها وتصنيفها وتحديد ما يدخل فيها من حقوق، فبعضهم أطلق عليها حقوق الابتكار وبعضهم أطلق عليها الحقوق الملكية الذهنية أو الأدبية أو الفكرية أو التجارية أو الصناعية وبعضهم أطلق عليها حق الإنتاج العلمي وبعضهم عرفها بتعداد أشكالها وصورها. وعموما فإن مصطلح الملكية الفكرية واسع فينصرف إلى الاختراعات والابتكارات في كافة مجالات الحياة، كما أن مصطلح الملكية الفكرية مصطلح قانوني يدا على ما ينتجه العقل البشري من أفكار مجددة تتم ترجمتها إلى أشياء ملموسة فيدخل في نطاقها كافة الحقوق الناتجة من النشاط الفكري للإنسان في الحقوق الفنية والأدبية والعلمية والصناعية والتجارية وما أشبه.[2]

[1] Jermy Philips ; Alisen Fift. Introduction to intellectual property low.1990.p.03[1]

[2] العايبي محمد وآخرون، الملكية الفكرية وحق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018، ص63 .

3-دوافع الملكية الفكرية:

لحق الملكية الفكرية دوافع نذكر منها:

- تقدم البشرية ورفاهيتها يعتمدان على قدرتها على الإبداع والاختراع في مجالات التكنولوجيا والثقافة.

- الحماية القانونية للإبداعات الجديدة تشجع على إنفاق موارد إضافية من أجل إنجاز المزيد من الابتكارات.

- النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها يعملان على تحفيز النمو الإقتصادي.

- يساعد على إقامة توازن بين مصالح المبتكرين وبين المصلحة العامة حين يوفر بيئة يزدهر فيها الإبداع والابتكار خدمة للجميع.[1]

4-أهمية الملكية الفكرية:

لم تكن الملكية الفكرية التي تعد نوع من أنواع الملكية الفكرية المعروفة من قبل بشكل كبير وإنما صارت معروفة بحدوث المطابع ودور النشر والمصانع وأماكن الإنتاج والابتكار وهذا كله برز في العصور الحديثة على الصعيد الغربي، الذي اشتهر في العصور بالإنتاج العلمي والتقدم في الصناعات والاختراعات، ولذا فإن مبدأ حماية الملكية الفكرية نال شهرة على الصعيد الغربي وعلى المستوى الإسلامي والعربي، فقد نال اهتمام القانونيين بصفة بالغة وصار مجالا للأطروحات العلمية في هذا المجال ولقد عقدت مجموعة من المؤتمرات وصدرت إتفاقيات عالمية وعربية في سبيل تحقيق هذا المطلب، فقد أدركت دول العالم أهمية حماية الملكية الفكرية بأنواعها المختلفة وأثر ذلك في الإقتصاد العالمي وأنها ضرورة ملحة لتشجيع الإنتاج العلمي والأدبي والفني.[2]

---

[1] بناني شهرزاد، الأمانة العلمية بين الترسيخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية، دراسات معاصرة المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، المجلد 04، العدد 01، أفريل 2020، ص28 .

[2] العايبي محمد وآخرون، مرجع السابق، ص64 .

5-حقوق المؤلف:

لو ألقينا نظرة على عجلة على غالبية النظم والدساتير العالمية، نجدها تهتم بحق المؤلف، وضرورة إعطاء الحماية القانونية اللازمة له ورعاية ملكيته الفكرية التي هي جوهر حقه في الإبداع التي تعبر"هي نتاج فكري ترد على أشياء غير مادية كالملكية الصناعية والملكية الفنية والأدبية.حيث كان لظهور هذه الحقوق أثرها للتصدي للمعتادين عليها وكان لها الفضل الكبير في إنقاذ المبتكرين والمؤلفين والباحثين من سلب حقوقهم ونهبها علنا، بعدما كانت هذه الحقوق في الماضي شيئا شائعا ولا تجد أي حماية" .وتعد حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة هو مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مجال الأعمال الأدبية والفنية، وتشكل تلك الحقوق فرعا رئيسيا من فروع الملكية الفكرية، ويشمل ذلك حماية المصنفات المبتكرة في شتى المجالات.

ولا تمتد يد حقوق المؤلف إلى كل ما ينتج عن المبدع لأن ذلك يعد ضربا من العبث، إذ حق المؤلف له ضوابط محددة لا يمكن تجاوزها ومن المعروف أنه لا تسرى الحماية على الأفكار المجردة والإجراءات وطرق التشغيل والقوانين والقرارات والأحكام والمفاهيم الرياضية طالما كانت في صورتها الأولية، ولم يترتب على تجميعها وفهرستها وترتيبها أي جهد إبداعي أو ابتكاري.

ويعرف حق المؤلف في التشريع الجزائري على أنه:" تلك الحقوق التي تكون لشخص على أعمال من خلقه وابتكاره، وتنفصل عنه وتجسد في صورة ما، ولكنها تظل منسوبة إليه لأنها من نتائج الذهن وتعبر عن شخصيته وممتلكاته وقدراته".[1]

---

[1] مروان شتوح، ظاهرة السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية بين صرامة القوانين وضعف التنفيذ، مجلة السياسة العالمية، المجلد06، العدد01،2022، ص1266- ص1267

ثانيا: ماهية السرقة العلمية

1-تعريف السرقة العلمية:

هي انتحال أو نقل غير قانوني لأعمال الآخرين وتعني أخذ عمل شخص آخر والإدعاء بأنه ملك وهو عمل غير قانوني وغير أخلاقي قبل كل شيء سواء تم بقصد أو بغير قصد.[1]

وتعرف السرقة العلمية في أبسط معانيها على أنها استخدام غير معترف بيه لأفكار وأعمال الآخرين سواء كانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا يجب السعي بكافة الطرق لمجابهتها.[2]

وقد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي الجزائرية في المادة الثالثة منه بقوله " تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".[3]

ويعرفها جمال علي دهشان على أنها مفهوم ينسب إلى من يقوم بالغش وانتحال أعمال غيره الإبداعية والعلمية ونسبها إلى نفسه، فالانتحال العلمي أبرز صور السرقات العلمية.[4]

---

[1] سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية ماهي؟ وكيف أتجنبها؟ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة التقويم والجودة، المملكة العربية السعودية، 1434هـ، ص09 .

[2] هيفاء مشعل الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية دراسة تحليلية وصفية، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، مصر، 2014-2015، ص10 .

[3] القرار رقم 933، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها والصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 28 جويلية 2016، ص03 .

[4] دهشان جمال علي، محاربة السرقات العلمية مدخلا لتحقيق جودة البحث التربوي في عصر المعلوماتية، مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، جامعة دمشق سوريا، العدد الرابع، 2018، ص99 .

إذ نجد أن للسرقة العلمية عدة مداخل بحيث اتصفت هذه الظاهرة بعدة صفات وحملت العديد من الألقاب والمسميات ومن بين هذه المفاهيم:

-**السرقة الفكرية:** هي أن يستولي شخص ما على أفكار الآخرين ويقدمها للقراء على أنها أفكاره ونتاج ما أفرزته قريحته من دون أن يستوقفه وخزه ضميره أو مراجعته للذات، وتتمثل السرقة الفكرية في اغتصاب بعض المنتمين لمجتمع الجامعة للأبحاث العلمية.[1]

-**التزوير العلمي:** هو القيام بتعديل كل ما يتلاءم مع موضوع البحث من معطيات ووسائل ونتائج.

-**الانتحال العلمي:** الانتحال هو نسبة عمل أدبي زورا لشخص ليس صاحبه الأصلي، وقد كان يشمل الشعور قبل أن يتطور المصطلح ليشمل باقي الفنون.[2]

-**السرقة الأدبية:** وتعني تقديم أو عرض مصنف غير سواء كان كليا أو جزئيا، وذلك بعد تعديل شكله أو فحواه إلى حد ما، كما لو كان مصنفا شخصيا.[3]

2-أسباب السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية هي واحدة من المشاكل والجرائم التي تعرفها الجامعات العالمية عموما والجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي، ولعل لجوء الطالب إلى السرقة العلمية مرده مجموعة من الأسباب وهي:

[1] عبد الحافظ أحمد سوكارنو، هل يمكن التخلص من السرقات الفكرية؟ موقع الحوار المتمدمن المتاح على الرابط: http ;//www.m.ahewar, org /s ,asp ? aid=170304&r

[2] ابراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية" المذكرة الأطروحة المقالة والتقرير"، ط4، جامعة ورقلة الجزائر، دون سنة النشر، ص23-ص24 .

[3] نواف كنعان، حق المؤلف،ط1، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004، ص401

-غياب الوازع الديني: هو السبب الرئيسي في السرقات العلمية فلو استحضر المنتحل مراقبة الله له لما أقدم على هذا الفعل المجرم شرعا وقانونا.[1]

-غياب الوازع الأخلاقي: السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية سواء كان طالبا أو باحث أو أستاذا لا أخلاق له، لأن الأخلاق ببساطة تتنافى مع الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي ولا يبذل مجهودا في مجال النشر الأكاديمي ليس له الحق أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره ولهذا تعد السرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.

-قصر الوقت وصعوبة البحث: يؤدي الضغط الذي يعيشه الباحث أو الطالب أو الأستاذ خاصة من ناحية ضيق الوقت إلى الانتحال العلمي من أجل استكمال بحثه، دون غض النظر عن صعوبة موضوع البحث الذي يعد عاملا مهم للجوء إلى السرقة العلمية، بحيث يلجأ المنتحل إلى أخذ أفكار الآخرين كما هي وإسنادها له حتى يتخطى تلك الصعوبات في وقت محدود.[2]

-العجز والتكاسل العلمي: على الرغم من أن الباحث يملك القدرة على إنجاز البحوث والقدرة على التلخيص والاستنتاج إلا أنه يتكاسل عن العمل والبحث فيلجأ إلى كتابات غيره لأنه يراها أسهل طريقة.

-عدم إلمام الطالب أو الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي: عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة لإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية التي تجنبه من ارتكاب السرقة العلمية، ونتيجة جهله بتلك الطرق والمناهج يقع عن غير قصد في فخ السرقة العلمية.

[1] معمري المسعود، ظاهرة السرقة العلمية مفهومها أسبابها وطرق معالجتها، مجلة الآفاق للعلم جامعة الجلفة، العدد09، سبتمبر 2017، ص3 .

[2] هواري صباح، آليات مكافحة السرقة العلمية، مجلة القضايا المعرفية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة الجزائر، ص4 .

-**فطرة الإنسان التي تحب السهل والموجود:** يقول عالم الأنثروبولوجيا أن الإنسان بفطرته يميل إلى جميع الأفكار الموجودة وتحديدها وتطويرها، بحيث تصبح ملكه، بالإضافة إلى أن الكثير من الطلبة يتعرضون لانتقادات جارحة على أساليب كتاباتهم إذا ما استخدموا ألفاظهم وعباراتهم الخاصة وبالتالي يقر الكثيرون بفشلهم، فيلجؤون إلى استعارة ألفاظ الآخرين مما سبق أن تثبت كفاءاتهن الكتابية لضمان نتائج أفضل.[1]

-**غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح:** من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون التسامح منظما، حيث يتمتع به بعض المنتحلين من قبل سلطات الجامعة وإدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة...) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية.[2]

-**غياب الردع القانوني:** لاشك أن غياب النصوص القانونية والفراغ التشريعي يعتبر من بين الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية، فلو سنت تشريعات زاجرة لكانت رادعا للقضاء على استفحال الظاهرة والقضاء عليها في مهدها.

3-دوافع السرقة العلمية:

ليس من السهل حصر دوافع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية في ظل تعدد الأطراف المسؤولة عن ذلك وتباين الأهداف من هذه الممارسات، ومن هنا تكمن تجزأت هذه الدوافع في أربعة مجموعات:

-**دوافع مرتبطة بالوقت:** إن عامل الوقت يلعب دورا مهما في اللجوء للسرقة العلمية، وهذا الجانب أكثر وضوحا في الإشراف على مذكرات طلبة ماستر ومذكرات طلبة لدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، أين يكون الأستاذ المشرف منشغلا بأموره الشخصية والعملية، ما يدفع الطالب للبحث عن أساليب تسهل عليه إنجاز مذكرته أو أطروحته وتقديمها في آجال

[1] معمري المسعود وعبد السلام بن حمد، مرجع سابق، ص04

[2] هواري صباح، مرجع سابق، ص 04.

محددة، ومذكرات الماستر مثالا حيا على ذلك، حيث يتم إعادة نفس العناوين وبنفس الطرق وتناول الموضوع مع الموافقة عليه من قبل الأستاذ المشرف.

-**دوافع مرتبطة بالتنسيب الوظيفي:** تراجعت أهمية وظيفة الأستاذ الجامعي في الجزائر بشكل كبير في العقد الأخير تحديدا في ظل تراجع مردوديته التي كان لها انعكاس سلبي على مخرجات هذه الجامعات، وإن التعميم مرفوض دائما في ظل الأساليب الإدارية المعتمدة في التوظيف والبيروقراطية في تطبيق القوانين الداخلية للجامعة على جميع الأساتذة بنفس الأسلوب. ومن جهة أخرى كان لأجهزة الرقابة والمسائلة للأداء الوظيفي لكل أستاذ جامعي دورا محوريا في تفشي ممارسة السرقة العلمية بكل أنواعها، ويتجلى ذلك في عدة جوانب على غرار:

- عدم إحترام مواقيت العمل.
- عدم إنجاز مقررات المقاييس المذكورة إلا بنسبة ضئيلة.
- التغيب الواضح
- التواطؤ الإداري في ظل المحسوبية المتفشية.

هذه الجوانب كان لها تداعيات واضحة على ثقافة اللاجودة واللاهتمام من قبل بعض الأساتذة الجامعيين لأي سرقة علمية تحدث سواء من قبل الأستاذ أو من قبل طلبته أو من قبل أساتذة آخرين.

-**دوافع مادية:** في سعيه للارتقاء في مجال عمله أكثر وتحصيل درجات وظيفية أعلى، والاستفادة من المزايا التي تمنحها الجامعة خاصة فيما يرتبط بالتربصات في الخارج، فأصبحت السرقة العلمية مادة دسمة وخيار مجاني لقسم كبير من الطلبة والأساتذة.

-المحسوبية والوساطة في نشر الأبحاث: تمثل أحد المحاور الرئيسة في عملية السرقة العلمية خاصة الأبحاث بلغات مغايرة، وهذا الأمر يرجع لسياسة بعض المجلات التي تقوم في عملها على الوساطة والمحسوبية في نشر الأبحاث دون تقييم بدليل أن هناك أبحاث لا

تحمل أي قيمة علمية عكس بعض المقالات التي ترفض بسبب طرف داعم للأستاذ الراغب في النشر.

-**انهيار المنظومة الأخلاقية:** سواء على مستوى الجامعات في ظل ضعف تفعيل المواثيق الأخلاقية التي تعتمدها هذه الجامعات، وبالنسبة للأساتذة الجامعيين والطلبة أين أصبحت بعض القيم في نظر البعض غير مجدية في بيئة عمل قائمة على الممارسات اللاأخلاقية بدرجة كبيرة.[1]

4-أنواع السرقة العلمية:

من المعمول به والبديهي أن يعتمد الطلبة والباحثين عند قيامهم بإعداد بحوثهم العلمية على زاد الآخرين ومؤلفات لكتاب آخرين، وهو طبعا لا ينقص من قيمة البحث وأمر مقبول في مجال البحث العلمي، فالاستدلال بكتابات الغير ليس هو الخطأ، لكن التغاضي عن ذكر المصادر والنسخ بدون عزو إلى القائل أو المؤلف هو ما يشكل خطأ فضيعا وممارسة مشينة علميا وأخلاقيا سواء بطريقة عمدية أو غير عمدية بسبب الجهل بأبجديات البحث العلمي السليم وتقنياته الأساسية، ومن هنا نتطرق إلى أنواع السرقة العلمية والمتمثلة في:[2]

-**السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق:** تكون عند نقل الباحث فكرة ما أو جملا معينة أو تعبيرا ما أو جداول أو أي بيانات تحمل معلومات، نقلا حرفيا كما في مصدره الأصلي أو في المرجع المقتبس منه دون استخدام لعلامات التنصيص ودون الإشارة إلى المصدر المقتبس منه.

[1] أمال ينون، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر، رؤية تحليلة، جامعة محمد الصديق بن يحي، كتاب أعمال الملتقى المشترك للأمانة العلمية، جويلية 2017، ص 144.

[2] زهية غنية حافري، تأثير السرقات العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي من وجهة نظر الأساتذة والطلبة، مجلة أكاديمية دولية محكمة نصف سنوية تعني الفلسفية والاجتماعية والنفسية بجامعة سطيف، المجلد07، العدد 01، جوان 2020، ص 173 .

-**السرقة باستبدال الكلمات:** هو اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة دون الإشارة إلى مصدر الفكرة.[1]

-**السرقة العلمية باستخدام الاستعارة:** في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين، فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

-**السرقة العلمية للأفكار:** يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حالة الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما، يجب نسبتها له بوضوح ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال لا يحتاج الباحث إلى توثيق وإشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف العامة، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب الأوزون مثلا، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإن ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها، كما قدم الدكتور عبد الفتاح خضر (2006) السرقة العلمية للأفكار إلى ثلاثة أقسام:

- سرقة شاملة.
- سرقة علمية.
- سرقة عن طريق الترجمة.

[1] تغربيت رزيقة، السرقة العلمية وفقا للقرار رقم 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد03، 2021، ص 559.

بحيث تعد السرقة الشاملة للأفكار من أشد وأخطر أنواع السرقات الفكرية والتي من خلالها يسطو السارق على أفكار غيره سطوا جليا صريحا ومفضوحا فينقل العبارات كما هي بدون أي تغيير.

-**السرقة العلمية باستخدام الأسلوب:** المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي جملة بجملة ومقطعا بمقطع، فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.[1]

5-آثار تفشي ظاهرة السرقة العلمية:

إن تفشي ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الجامعي تنذر بمعضلة كبيرة تقف أمام إنجازات البحث العلمي، وتقيض أركانه فمن الآثار المترتبة عليه نذكر مايلي:

-تقضي على ملكية البحث العلمي النزيه وتجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة ولا مصدرها.

-تصيب الباحثين بالسلبية والقنوط والإحباط طالما ظل السارقون بعيدون كل البعد عن العقوبة جراء فعلتهم المخزية.

-تؤدي ظاهرة السرقة العلمية إلى حصول الباحثين على درجات علمية لا يستحقونها.[2]

-فأثر السرقات العلمية تعود بالدرجة الأولى على سمعة الجامعات والأبحاث العلمية مما ينقص من مكانتها وسمعتها، كما تؤثر سلبا على المؤلف الأصلي للمادة المؤلفة في حالة ما تعرضت مؤلفاته لأي نوع من السرقات العلمية من جهة أخرى، سواء تعلق الأمر بمقال منشور أو قرصنة موضوع أطروحة عن طريق الإنترنت أو اقتباس من تقريرها دون العودة

[1] سايح فاطمة، السرقات العلمية وسبل مكافحتها، مجلة العلوم الإنسانية المركز الجامعي تندوف، العدد02، سبتمبر 2017، ص244 .

[2] معمري المسعود، مرجع سابق ص4 .

لصاحبه الأصلي وغيرها من السرقات وهذا ما يجعل المؤلف ضمن ضحايا السرقات العلمية وانتهاك حقوقه العلمية والفكرية.[1]

6-الآليات والتدابير للحد من السرقة العلمية:

أ-التدابير الوقائية:

تدابير التحسيس والتوعية بخطورة السرقة العلمية: إن الاعتراف بوجود هذه الظاهرة من طرف القائمين على مجال تطوير البحث العلمي والارتقاء به، هو أول الطريق لعلاجها. ومما لاشك فيه أن أنجح علاج لهذه الظاهرة هو التحسيس والتوعية بخطورة السرقة العلمية، وهي أهم الأساليب الوقائية التي يتم استخدامها في مواجهة مختلف الآفات الاجتماعية.[2]

وهذا ما أقرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في قرارها رقم: 933 لسنة 2016 حيث وصت المادة 4 على التالي:

-تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.

-إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي مع إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العالي .

-تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين الدائمين الذي يحضرون أطروحات الدكتوراه.

-إدراج عبارات التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.[3]

---

[1] عبد الهادي مسعودي وخيرة مسعودي، مرجع سابق ص122

[2] معمري المسعود، مرجع سابق، ص5

[3] القرار الوزاري رقم 933، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المادة 4، الجزائر 20 جويلية 2016

ب-التدابير الرقابية:

تقتضي إجراءات الرقابة من السرقات العلمية تأسيس موقع على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة و الأساتذة الباحثين تشمل مذكرات التخرج و مذكرات الماستر و الماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث و المطبوعات البيداغوجية.[1]

وقد نصت عليها المادة 06 من القرار الوزاري رقم 933 :

-تأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة و الأساتذة الباحثين... تشمل مذكرات التخرج، الماستر،الماجستير... مشاريع البحث، المطبوعات.

-تأسيس قاعدة بيانات رقمية، لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث لكل الأساتذة بكل تخصصاتهم وسيرهم الذاتية ومجالات اهتمامهم للاستعانة بخبرتهم.

-شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية و اللغات الأجنبية.

-أو استعمال البرمجيات المجانية في شبكة الانترنت.

-إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف لسرقة العلمية.[2]

وكإجراء أخير نصت عليه المادة 7 من القرار الوزاري رقم 933 على أن يتم إمضاء التزام بالنزاهة العلمية من طرف كل طالب أو أستاذ باحث... يودع لدى المصالح الإدارية عند تسجيله لموضوع البحث وفق النموذج الملحق بهذا القرار.[3]

---

[1] رغميت حنان، واجب الأمانة العلمية لطالب الدكتوراه وفقا لمقتضيات القرار الوزاري 933 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها مجلة الفكر لدراسات القانونية و السياسية العدد4 ديسمبر 2018 ص 242 .

[2] الرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 6 .

[3] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 7 .

ج-التدابير الإجرائية:

لم يقف القرار 1082 لسنة 2020 محل الدراسة، قصد القضاء أو على الأقل الحد من ظاهرة السرقة العلمية، عند بيان الآليات أو التدابير الوقائية من السرقة العلمية المتراوحة بين: تدابير التحسيس والتوعية والرقابة. بل ألحق بها جملة من الآليات الإجرائية والعقابية متى تعلق الأمر بحالة السرقة العلمية والمتمثلة في الإجراءات الخاصة بالطالب.[1]

الإجراءات الخاصة بالطالب:

بنيت نصوص المواد (16-25) من القرار محل الدراسة، الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وجود إخطار بسرقة علمية يحتمل ارتكابها من طرف الطالب، حسب ما يقضي به نص المادة(03)على النحو التالي:

- يبلغ الإخطار بوجود سرقة علمية مرتكبة من طرف الطالب، من قبل أي شخص كان بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق الأدلة المادية المثبتة، والذي يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث.[2]

- يقدم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة تقريره النهائي لمسؤول وحدة التعليم والبحث بعد إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15)يوما ابتداء من تاريخ إخطاره بالواقعة.[3]

- عندما يتضمن تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية، يحيل مسؤول وحدة التعليم و البحث الملف على مجلس تأديب الوحدة.[4]

---

[1] مسعود هلالي، قراءة في القرار 1082 لسنة 2020 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات، المجلد 19، العدد 02جويلية 2022 ص 425.

[2] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 16 .

[3] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 17 .

[4] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 18 .

– يعلم مسؤول وحدة التعليم و البحث الطالب المتهم بالسرقة العلمية كتابيا بالواقع المنسوب إليه والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب وتاريخ ومكان انعقاده خلال الآجال المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.[1]

– يجتمع مجلس التأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به للفصل في الواقع المعروضة عليه.[2]

– يستمع أعضاء مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث، للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفوعه.[3]

– يجب على الطالب المتهم الذي يحال على مجلس التأديب المثول شخصيا، يمكن الطالب المتهم إحضار أي شخص لمرافقته للدفاع عن نفسه، ولهذا الغرض يتعين عليه إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابة بالأشخاص الذين يرافقونه في الدفاع عن نفسه قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة أيام على الأقل.[4]

– يتعين على مجلس التأديب أن يسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة إضافة لملاحظات ودفوع الطالب المتهم.[5]

– يفصل مجلس تأديب وحدة التعليم و البحث، في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به.[6]

---

[1] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 19 .

[2] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 20.

[3] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 21 .

[4] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 22 .

[5] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 23 .

[6] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 24 .

- يمكن للطالب الطعن في القرار الذي يتخذه مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث أمام مجلس تأديب المؤسسة طبقا لأحكام القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014.[1]

7-برمجيات الكشف عن السرقة العلمية:

-**برنامج APLAG:** هو اختصار PLAGIARISM ARABIC وهو أحد برمجيات كشف انتحال النصوص عربية المنشأ، صدر بقسم علوم الحاسب بجامعة الملك سعود عام 2011، يعتمد على التمثيل المنطقي للنصوص كفقرات وجمل وكلمات بحث، بحيث تأخذ كل عبارة وكل كلمة أعداد صحيحة تعبر عنها بترتيب ورودها في النص، وقد تم اختبار البرامج مع اثني عشر نص باللغة العربية، ولتقييم النتائج تم الاعتماد على الاستبيان والتحقيق كمقياسين لتقييم دقة وصحة مخرجات البرنامج.

-**نظام قارنت QARNET:** قارنت نظام حاسوبي متقدم يساعد المعلمين والباحثين والكتاب والجهات التعليمية من خلال تحديد أصالة محتوى الإنتاج الفكري المكتوب وكشف غير الأصيل والسماح لهم بتجنب بعض الأخطاء التي هي عادة تقع عندما يقدموا أعمالهم. تم تطوير قارنت بتعاون مشترك بين الموجهين التربويين والأكاديميين ممن لهم خبرة طويلة في الخدمات البحثية والأكاديمية لمساعدة الكتاب على التعرف على أخطاء الكتابة بطريقة تعليمية إرشادية، وعلى الرغم من أنه يتم توفير هذه الخدمة بعدة لغات، إلا أن اللغة العربية تأخرت عن مثل هذه الخدمات بسبب صعوبة هيكلتها والموارد المحدودة، وإضافة تقنيات قارنت الذكاء الصناعي مما وفر ميزة حديثة جدا للكشف عن الأصالة، فتقنية قارنت لا تستند فقط على مطابقة التشابه ولكن أيضا في الكشف عن النصوص المقتبسة، مع تغيير ترتيب الكلمات أو المرادفات أو التعبير حتى عن الفكرة.

[1] المرجع السابق، القرار الوزاري 933، المادة 25 .

-**برنامج RACKER PLAGT**: برنامج مجاني يفيد المعلمين والناشرين والمحررين الذين يحتاجون إلى التحقق من أن المواد المقدمة والمخطوطات هي النسخة الأصلية بصيغ الملفات التي يدعمها HTML، XML.[1]

-**برنامج PLAGIARISMA** : من خلالها يمكن التحقق من أصالة المحتوى لما يناهز 190 لغة بما فيها اللغة العربية، وذلك عن طريق لصق النص في مربع التحقق أو رفع الملف أو كتابة رابطه في المكان المخصص لذلك، يمكن البلاجياريزما أيضا التحقق من غوغل سكولار الذي يحتوي على عدد مهم من المقالات، براءات الاختراع، الآراء القانونية، النشرات وكتب جوجل.

-**برنامج PLAGTRACKER** : أداة لا بأس بها لاكتشاف الانتحال العلمي، تتميز بواجهة مستخدم جذابة وأنيقة. تمكن النسخة المجانية منها من التحقق من نصوص لا تتعدى 5000 كلمة غير أن التوصل بتقرير البلاجياريزم الخاص بهذا الموقع يتطلب الإدلاء ببريدك الإلكتروني وانتظار ما يناهز 30 دقيقة على الأكثر للتوصل به.

-**برنامج TURNITIN** : هو برنامج سهل الاستخدام على الإنترنت يساهم في تسريع وضع العلامات وتبسيط مراجعات النظراء فضلا عن تقديم تعقيبات نافعة للطلاب، ويتمثل الهدف من حلنا المبتكر فيما يلي:

- فحص أعمال الطلاب فورا للتحقق من أصالة محتواها ومقارنتها بقاعدة بيانات هي الأضخم عالميا.
- المساعدة في تحسين المستوى التعليمي لدى الطلاب وانخراطهم وذلك عن طريق تقديم ملاحظات أكثر ثراء.
- توفير وقت المعلمين من خلال ابتكار علامات سحب وإسقاط قابلة للتخصيص وتعليقات صوتية ونماذج تقييم.

---

[1] أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد02، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 571-572

• تشجيع الطلاب على التعلم من بعضهم البعض وتنمية مهارات التفكير النقدي لديهم.[1]

-**برنامج PLAG AWARE**: هو محرك بحث يقد خدمات إلكترونية ويختص بالكشف عن الانتحال في النصوص عن طريق فحص كل عبارات المقال وإيجاد الكلمات المتشابهة، ومن ثم إصدار تقرير مفصل يبين مواضع العبارات المنتحلة.

-**برنامج CHECK FOR PLAGIARISM.NET**: يعتبر من أفضل البرامج التي تستخدم لمنع الانتحال على الإنترنت، وذلك عن لأنه يحقق أقصى قدر من الدقة في النتائج من خلال اعتماده على نفس الأسلوب الذي تعتمده بصمة الأصابع، بحيث يقوم بتحليل وتلخيص المستند الأصلي وتحديد الكلمات المفتاحية في فقراته في شكل بصمات تدل عليها وتميزها عن غيرها، وهذا ما يمكن من العثور على أي فقرة مطابقة أو مشابه لها بسهولة عبر المليارات من المقالات المنشورة على شبكة الإنترنت. كما يتميز هذا البرنامج بسرعته كونه يبحث في ظرف قياسي عن جميع مصادر المعلومات على الموقع بجميع محتوياته كالمنتديات، لوحات الإعلانات، وملفات Word و PDF، وكل أنواع الوثائق المقدمة للنشر كالكتب، المجلات، والصحف. وكذا قدرته على مقارنة عدة مستندات ووثائق في نفس الوقت، هذا إضافة إلى كونه يدعم عدة لغات كالإنجليزية، الإسبانية، الألمانية، البرتغالية، الفرنسية، الإيطالية، العربية والصينية.

-**برنامج PLAGIARISM DETECTION.ORG**: صمم هذا البرنامج أساسا الأساتذة والطلبة في منع وكشف الانتحال بسرعة مع مستوى عال من الدقة، مستخدما في ذلك قاعدة بياناته الخاصة التي تضم ملايين الوثائق بمختلف أنواعها من كتب ومقالات وتقارير...

[1] تناح أحمد وبجقينة ياسين، مرجع سابق، ص495 .

وتعتمد آلية عمل هذا البرنامج على فحص تراكيب الجمل على شبكة الإنترنت والبحث عن العبارات المتشابهة لها، إلا أن ما يعاب عليه عدم توافقه مع جميع اللغات، وكذا وعدم قدرته على فحص عدة وثائق في آن واحد.[1]

8-العقوبات المقررة للطالب:

قررت المادة 35 من القرار 933 لسنة 2016 تطبيق عقوبة إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه على كل طالب قام بفعل السرقة العلمية والتي لها صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في الليسانس والماجستير والدكتوراه قبل وبعد مناقشتها، وأكدت ذات المادة أن هذه العقوبة تطبق علاوة على العقوبات المحددة في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي والمحدد لسيرها.

غير أنه يعاب على هذا النص أنه لم يحدد درجة المخالفة في السرقة العلمية لأنه بالرجوع إلى القرار رقم 371 المشار إليه أعلاه، قسم المخالفات التي يرتكبها الطلبة إلى درجتين: مخالفات من الدرجة الأولى ومخالفات من الدرجة الثانية، ولا يوجد أي أثر في هذا القرار لمخالفة السرقة العلمية، ومن ثم يصعب تطبيق عقوبات تبعية طالما أن العقوبات المذكورة في القرار رقم 371 تخص المخالفات غير مخالفة السرقة العلمية، فالمبدأ تقتضي تساوي العقوبة مع درجة الخطأ أو المخالفة

ويضاف إلى ذلك، أن غاية القانون هو الحفاظ على النظام والاستقرار وتحقيق العدل دون الالتفات إلى الأخلاق، ولهذا نجد أن جرائم القانون العام التي تشكل خطورة كبيرة على المجتمع تخضع لمبدأ التقادم، وذلك حفاظا على الاستقرار كما أن هناك ما يعرف بنظرية الحقوق المكتسبة ولو كان مكتسب الحق سيء النية ولهذا يمكن القول بأن القرار 933 لسنة 2016 لم يرع المبادئ السالفة الذكر، فيفترض أن تطبيقه يكون على كل من

[1] طه عيساني، البرمجيات الإلكترونية كآلية للحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2017، 64- ص65 .

يحمل صفة الطالب ، وبالتالي لا يعقل تطبيقه على شخص انتقت فيه صفة الطالب أي أنه أنهى الدراسة منذ سنوات ليستدعى فيما بعد من أجل السرقة العلمية ويسحب بعدئذ اللقب المتحصل عليه، وعلاوة على ذلك فإنه من المبادئ المستقرة في القانون عدم سريان القانون على وقائع حدثت في الماضي وإنما يسري القانون بأثر فوري على الوقائع التي تحدث في المستقبل ابتداء من يوم العمل به لذا لا يعقل معاقبة طلبة قد ناقشوا وانهوا دراستهم قبل صدور القرار 933 لسنة 2016 والمعاقب على السرقة العلمية.[1]

[1] حمادي زبير، القانون في مواجهة الفساد العلمي: السرقة العلمية نموذجا، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية الجزائر .

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أن ظاهرة السرقة العلمية شهدت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة، ويتقاسم جميع أفراد الجامعة مسؤولية الحفاظ على المعايير الأكاديمية للمؤسسة وسمعتها وهذا ما أدى إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تبني قوانين للحد من هذه السرقات العلمية ومعاقبة كل من ارتكب هذه الجريمة.

الفصل الرابع
الإطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع: الإطار المنهجي والميداني للدراسة

أولا: الإجراءات المنهجية

1-منهج الدراسة

2-أدوات جمع البيانات

3-عينة الدراسة

4-مجالات الدراسة

ثانيا: عرض وتحليل ومناقشة الجداول

أولا: الإجراءات المنهجية

1-منهج الدراسة:

تكتسي دراسة المنهج أهمية كبيرة فمهما كان موضوع البحث فإن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة.

فالمنهج هو مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء أو الظواهر التي يدرسها.

ووردت عدة تعاريف للمنهج منها:

-المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما.

-ويقصد به الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة والذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكنه من علاج مشكلة البحث.

-وبما أننا نسعى في دراستنا إلى معرفة أسباب ودوافع لجوء طلبة ماستر إلى السرقة العلمية في إعداد مذكرات تخرجهم دون مراعاة عواقب ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا.

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمها، وبمعنى آخر هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوظيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

2-أدوات جمع البيانات:

يشمل البحث على عدة أدوات تتناسب مع الدراسة وتتفق مع المناهج المستخدمة، وقد استعنا في دراستنا على التقنية التالية:

الاستبيان: ويمكن تعريف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة، والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف أو الأهداف التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي اختارها لبحثه.[1]

وقد بنينا الاستمارة على أساس فرضيتي الدراسة حول أسباب ودوافع لجوء الطلبة ماستر إلى السرقة العلمية، والتي خصصناها لدى فئة من طلبة ماستر تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة.

كان منطلق الفرضية الأولى كالتالي: نقص تكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوءه للسرقة العلمية، أما الفرضية الثانية: ساهمت شبكة الإنترنت في انتشار السرقة العلمية لدى الطلبة حيث أدرجنا لكل فرضية مجموعة من الأسئلة تنصب في إطارها.

وبعد عرضنا هذه الاستمارة على الأستاذة المشرفة وبعد تصحيحها إلى أن صارت في صورة نهائية ليتم توزيعها على مجموعة من طلبة ماستر تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة.

3-عينة الدراسة:

تعد عملية اختيار العينة من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تتوقف صحة نتائج الدراسة على العينة وتختلف طريقة اختيارها حسب طبيعة الموضوع، حيث تعرف العينة بأنها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.

وانطلاقا من هذا فقد قمنا باختيار العينة القصدية ويكون الاختيار في هذا النوع من العينات على أساس حر، من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه، بحيث يحقق هذا الاختيار أهدف الدراسة المطلوبة.[2] فقمنا بتوزيع 50 استمارة على مجموعة طلبة ماستر تخصص

[1] محمد سرحان علي المحمودي، ص126 .

[2] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص175 .

الانحراف والجريمة من بينهم ذكور وإناث واخترنا هذه العينة لسهولة التواصل معهم وإدلائهم بمعلومات صادقة وذلك من خلال معرفتهم معرفة شخصية كوننا درسنا معا لمدة 5 سنوات.

4-مجالات الدراسة:

اتفق الكثير من الباحثين في مناهج البحث على أن كل دراسة مجالات وهي كالتالي في دراستنا:

-**المجال المكاني(الجغرافي):** ونعني به النطاق الجغرافي الذي تمت فيه الدراسة الميدانية ألا وهو جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة القطب القديم، التي تقع بمحاذاة الطريق المؤدي إلى ثنية الحد بلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى.

-**المجال الزماني:** ونعني به المدة الزمنية التي استغرقناها لإنجاز هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2023/2022، حيث خصصنا لها مدة السداسي الثاني بين الجانب النظري والجانب الميداني، وبدأت الدراسة الفعلية بعد اختيارنا الموضوع، ثم بدأنا بجمع المراجع من الكتب والمجلات العلمية والرسائل الجامعية وغيرها، ثم جاءت مرحلة الدراسة الميدانية حيث قمنا بفحص الاستمارة الأولية مع الأستاذة المشرفة لضبطها وتصحيح ما فيها من أخطاء لتتوافق مع تساؤلات الدراسة، ثم تم توزيعها على عينة الدراسة، وتفريغ بياناتها لاستخلاص النتائج التي تجيب على إشكالية الدراسة.

-**المجال البشري:** يعتبر المجال البشري للدراسة المجتمع الأصلي الذي تطبق على أفراده مختلف الوسائل لجمع البيانات الموضوعية والواقعية حيث أن مجتمع البحث هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحدودة من قبل والتي تكون مجالات للملاحظة، ويتمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة في مجموعة من طلبة ماستر2 من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة لجامعة خميس مليانة.

ثانيا: عرض وتحليل ومناقشة الجداول

1-عرض وتحليل الجدول المتعلق بالبيانات الشخصية

-الجدول رقم(01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	25	50%
أنثى	25	50%
المجموع	**50**	**100%**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل توزيع العينة حسب الجنس أن فئة الذكور تمثل نسبة 50% من المجموع العام، وفئة الإناث بنسبة 50% من المجموع العام.

ومنه نستنتج أن نسبة الذكور والإناث متساوية.

2-عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الأولى

-الجدول رقم(02): معنى السرقة العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	41	%82
لا	9	%18
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل معنى السرقة العلمية أنه من بين 50 إجابة نجد 41 إجابة أشارت إلى أنها تعرف معنى السرقة العلمية وهو ما يعادل نسبة 82% من المجموع العام في حين نجد 9 إجابات من أصل 50 إجابة أشارت أنها لا تعرف معنا السرقة العلمية بنسبة 18% من المجموع العام للفئة.

وبصفة عامة يمكن أن نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن غالبية الطلبة يعرفون معنى السرقة العلمية وذلك من إما عن طريق إطلاعهم الشخصي

من خلال الكتب والمجالات أو شبكة الإنترنت أو من خلال أساتذتهم الذين يدرسونهم وذلك لتجنبهم في الوقوع في السرقات العلمية في مذكرات تخرجهم أو بحوثهم العلمية.

-الجدول رقم(03): كيفية تعرف الطلبة على معنى السرقة العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الأساتذة الذين درست عندهم	28	%56
إطلاعك الشخصي	22	%44
آخر	00	%00
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أنه من بين 50 إجابة نجد 28 إجابة أشارت إلى الطلبة يعرفون معنى السرقة العلمية من خلال الأساتذة الذين يدرسونهم وهو ما يعادل نسبة 56% من المجموع العام في حين أن 22 إجابة من أصل 50 إجابة تعرفوا على معنى السرقة العلمية من خلال إطلاعهم الشخصي ما يقدر بنسبة 44%من المجموع العام.

ومن هنا نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية أن أغلبية الطلبة يعرفون معنى السرقة العلمية من خلال أساتذتهم الذين يدرسونهم وذلك من خلال توعيتهم لتجنب في الوقوع في السرقات العلمية في بحوثهم و مذكرات تخرجهم وأن يكونوا على دراية بقوانين الخاصة بسرقة العلمية الخاصة بطالب وأن من يقوم بسرقة العلمية يخضع لعقوبات صارمة، أما فئة قليلة من الطلبة يعرفون معنى السرقة العلمية وذلك عن طريق إطلاعهم الشخصي من خلال اهتمامهم لهذه الظاهرة التي أصبحت شائعة بكثرة في الجامعات وكذلك تزويد ثقافتهم العلمية.

-الجدول رقم(04): يمثل التكوين الذي يتلقاه الطالب وعلاقته بالتأثير على مذكرة التخرج

التأثير / التكوين	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جيد	08	%100	00	%00	08	%100
متوسط	27	%84.4	05	%15.6	32	%100
ضعيف	10	%100	00	%00	10	%100
المجموع	45	%90	05	%10	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن النسبة الغالبة والتي تقدر ب 90% من أفراد العينة أجابوا بنعم للتأثير وهي مدعمة بنسبة 100% منهم تكوينهم جيد ونسبة 84.4% منهم تكوينهم متوسط تليها نسبة 100% تكوينهم ضعيف، بينما نجد نسبة 10% من أفراد العينة أجابوا بلا للتأثير وهي مدعمة بنسبة 15.6% منهم تكوينهم متوسط ونسبة 00% منهم تكوينهم جيد وضعيف.

نستنتج من معطيات الجدول بأن : التكوين الجيد للطلبة يؤثر بالإيجاب على مذكرة التخرج بينما نجد بأن الطلبة الذين تكوينهم متوسط وضعيف يؤثر سلبا على مذكرة التخرج وذلك بسبب تهاون الأساتذة في تقديم الأسس الصحيحة للبحث العلمي ، وتهاون الطلبة أيضا في اكتسابهم لهذه الأخيرة.

-الجدول رقم(05): يمثل تأثير تكوين الطالب في إعداد مذكرة التخرج

الاحتمالات	التكرار	النسبة
فقدان المصداقية في نقل المعلومات	17	%34
تراجع قيمة الشهادة	16	%32
جودة الذاكرة	17	%34
آخر	00	%00
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أنه من بين 50 إجابة نجد 17 أشارت إلى أن نقص تكوين يؤثر على مذكرة تخرج الطالب من حيث فقدان المصداقية في نقل المعلومات و كذلك من حيث جودة المذكرة وهيا نسب متساوية ما تعادل 34% من المجموع العام تليهم 16 إجابة من أصل 50 إجابة يروا أن نقص تكوين طالب في منهجية يؤثر على الطالب في إعداد مذكرة تخرجه من خلال تراجع قيمة الشهادة بنسبة 32%.

ومن هنا نستنتج أن أغلبية الطلبة يرون أن التكوين الذي تلقوه في الجانب المنهجي يؤثر على إعداد مذكرة تخرجهم من حيث جودة المذكرة وكذلك فقدان المصداقية في نقل المعلومات بمعنى أن الطالب لم يتحصل على معلومات قيمة لإعداد مذكرته، وهناك فئة منخفضة ترى أن ذلك يؤثر في تراجع قيمة الشهادة.

-الجدول رقم(06): يمثل كيفية إختيار التخصص

الاحتمالات	**التكرار**	**النسبة المئوية**
عن رغبة ذاتية	26	%52
بتوجيه من الإدارة	24	%48
المجموع	**50**	**%100**

تشير إحصائيات المبنية في الجدول إلى أنه من بين 50 إجابة هناك 26 إجابة درسوا تخصصهم عن رغبتهم ذاتية وهو ما يعادل 52%من المجموع العام بينما من بين 50 إجابة هناك 24 إجابة درسوا تخصصهم بتوجيه من الإدارة بنسبة 48%من المجموع العام.

وبصفة عامة يمكن أن نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن غالبية الطلبة درسوا تخصصهم وهذا لا يدفع الطلبة إلى اللجوء السرقات العلمية إما في بحوثهم أو مذكرات تخرجهم لأن دراسة التخصص عن حب يدفع الطالب إلي البحث و القراءة أما هناك نسبة تقدر ب 48% درسوا تخصصهم بتوجيه من الإدارة هذا ما يجعله يواجه مشاكل و صعوبات في فهم التخصص وفي هذه الحالة لا يقدر الطالب على تحقيق التكيف مع التخصص واستيعاب مقاييسه هذا ما يدفعه إلى اللجوء إلى السرقات العلمية بإضافة إلى معدل شهادة البكالوريا المتحصل عليها لا يؤهله لاختيار التخصص عن رغبته الذاتية وإنما الإدارة هي من تقوم بتوجيهه.

-الجدول رقم(07): يمثل تركيز الأساتذة على التزام الطالب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
كثيرا	16	%32
نوعا ما	23	%64
قليلا	7	%14
لا	4	%8
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أنه من بين 50 إجابة نجد 23 إجابة أشارت إلى أن نوعا ما من الأساتذة كانوا يركزون على التزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع ما يعادل نسبة 46 % من المجموع العام أنا 16 إجابة من أصل 50 إجابة من المبحوثين يروا أن كثيرا من الأساتذة كانوا يركزون على التزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع بنسبة 32% تليها نسبة 14% من المبحوثين يروا أن قليلا من الأساتذة كانوا يركزون على التزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع.

وبصفة عامة يمكن أن نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن غالبية الطلبة يروا أن نوعا ما من الأساتذة كانوا يركزون على التزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع وذلك من خلال توعيتهم بتقنيات التوثيق أو تقنيات التهميش وهناك فئة قليلة من الطلبة يروا أن كثيرا من الأساتذة كانوا يركزون على ذلك لتجنبهم في الوقوع في السرقات العلمية وأنى ذلك يعتبر انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية وأنه يعتبر منافيا الأخلاقيات البحث العلمي بينما هناك فئة ضئيلة ترى بأن الأساتذة كانوا لا يركزون على التزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع وذالك يعتبر منافيا الأخلاقيات المهنة الأستاذ.

-الجدول رقم(08): يمثل اعتماد الطالب على البحوث الجاهزة دون تلخيصها

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	11	%22
أحيانا	26	%52
نادرا	9	%18
أبدا	4	%8
المجموع	**50**	**%100**

تشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول أنه من بين 50 إجابة نجد 26 إجابة من المبحوثين أشارت إلي أنها أحيانا كانت تعتمد على البحوث الجاهزة دون تلخيصها بنسبة 52% ومن بين 50 إجابة نجد 11 إجابة دائما ما تعتمد على البحوث الجاهزة دون تلخيصها بنسبة 22 % ونجد من أصل 50 إجابة 9إجابات من المبحوثين كانوا نادرا ما يعتمدون علا البحوث الجاهزة دون تلخيصها بنسبة 18% تليها نسبة 8% من المجموع العام كانوا لا يعتمدون على البحوث الجاهزة دون تلخيصها.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن أغلبية الطلبة أحيانا يقومون بالاعتماد على البحوث الجاهزة دون تلخيصها وذلك لعدم إرهاق أنفسهم بالبحث عن المصادر وعدم قدرتهم على التعبير بأسلوبهم الخاص وأن ذلك يتطلب منهم جهد ووقت أكثر وهم لا يعتبرون ذلك منافيا لأخلاقيات البحث العلمي، وبينما أن بعض الطلبة يعتمدون على البحوث الجاهزة دون تلخيصها دائما وذلك بنسبة منخفضة بسبب أيضا ضيق الوقت وصعوبتهم على التعبير وعدم معرفتهم بقواعد البحث العلمي وجهلهم بكيفية التوثيق.

-الجدول رقم(09): يمثل رأي الطالب في ظاهرة شراء البحوث

الاحتمالات	التكرار	النسبة
توفر الجهد والوقت على الطالب	21	%42
عمل يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي	29	%58
آخر	00	%00
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أنه من بين 50 إجابة نجد 29 إجابة ترى أن ظاهرة شراء البحوث من قبل الطلبة عمل يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي ما يعادل نسبة 58% من المجموع العام تليها نسبة 42% من المجموع العام يروا أن ظاهرة شراء البحوث من قبل الطلبة توفر الجهد و الوقت على الطالب.

يمكن أن نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن غالبية الطلبة يروا أن ظاهرة شراء البحوث من قبل الطلبة أنها عمل يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي لأنهم يعتبرون ذلك سرقة علمية وأنها تعتبر جريمة أخلاقية وهذا ما يجعل الطالب يتضرر منها إما بشكل مباشر أو غير مباشر أخلاقيا وعلميا ومهنيا وأنها تقلل من قيمة الطالب الذي تورط فيها وتجعله لا يتعلم ولا يستفيد من المعارف و المعلومات التي سرقها بينما هناك فئة تقدر ب 42 % من المبحوثين ترى أن هذي الظاهرة توفر الجهد و الوقت على الطالب وهنا الطالب لا يكون على دراية بأن هذه الظاهرة تعتبر سرقة علمية وأنها منافية للأمانة العلمية وأنها تجعل تكوينه ومستواه وأدائه رديئا.

-الجدول رقم(10): يمثل اقتناء البحوث الجاهزة حسب الجنس

اقتناء البحوث / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	21	%84	04	%16	25	%100
أنثى	11	%44	14	%56	25	%100
المجموع	**32**	**%64**	**18**	**%36**	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الإتجاه العام للمبحوثين نحو اقتناء البحوث الجاهزة بنسبة 64% من المجموع العام، وتتركز بقوة عند فئة الذكور بنسبة ساحقة 84% من مجموع الفئة وبالمقابل تنخفض عند الإناث بنسبة 44% من مجموع الفئة. في حين تقدر نسبة 56% من مجموع فئة الإناث لا يقومون باقتناء البحوث الجاهزة ونسبة 16% من فئة الذكور لا يقومون بذلك.

نستنتج من معطيات الجدول أن الذكور الأكثر اقتناء للبحوث الجاهزة مقارنة بالإناث ويعود سبب ذلك إلى أن الذكور أقل اهتماما بدراستهم وبحوثهم الجامعية مقارنة بالإناث، وبالتالي نستنتج أن هناك اختلاف في اهتمام الطلبة ببحوثهم بين الذكور والإناث.

-الجدول رقم(11): التكوين الذي يتلقاه الطالب وعلاقته باقتناء البحوث الجاهزة

اقتناء البحوث / التكوين	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جيد	04	%50	04	%50	08	%100
متوسط	20	%62.5	12	%37.5	32	%100
ضعيف	08	%80	02	%20	10	%100
المجموع	**32**	**%64**	**18**	**%36**	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن النسبة الغالبة والتي تقدر ب64% من أفراد العينة أجابوا بنعم لاقتناء البحوث الجاهزة، وهي مدعمة بنسبة 50% منهم تكوينهم جيد، ونسبة 62.5% منهم تكوينهم متوسط، وتليها نسبة 80% منهم تكوينهم ضعيف. بينما نجد 36% من أفراد العينة الذين أجابوا بلا لاقتناء البحوث الجاهزة، وهي مدعمة بنسبة 50% منهم تكوينهم جيد، ونسبة 37.5% تكوينهم متوسط، وتليها نسبة 20% تكوينهم ضعيف.

نستنتج من معطيات الجدول بأن الطلبة الذين تكوينهم جيد لا يلجؤون كثيرا إلى اقتناء البحوث الجاهزة .بينما الطلبة الذين تكوينهم متوسط وضعيف يلجؤون في غالب الأحيان إلى اقتناء البحوث الجاهزة وذلك بسبب عدم تلقيهم للأسس الصحيحة للبحث العلمي.

-الجدول رقم 12: يمثل قيام الطالب بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر خلال تحرير مذكرة تخرجه

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أحيانا	28	%56
نادرا	10	%20
أبدا	12	%24
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل قيام الطالب بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر خلال تحرير مذكرة تخرجه أن أغلبية الفئة أحيانا يقومون بذلك بنسبة 56% من المجموع العام، ثم تليها نسبة 24% من المجموع العام لم يقوموا أبدا بنقل المعلومات دون ذكر المرجع، ونسبة ضئيلة تقدر ب 20% من المجموع العام نادرا ما يقومون بذلك.

ومنه نستنتج أن أغلبية الطلبة يقومون بأخذ أفكار أو معلومات من كاتب ولا يشير إلى المصدر وينسبها إلى نفسه، وهذا ناتج عن عدم احترامهم لمبادئ البحث العلمي الصحيحة، وضعف مستوى تكوين الطالب في المنهجية، والذين لا يقومون بأخذ الأفكار أو المعلومات دون ذكر مصدرها يعرفون قواعد ومبادئ البحث العلمي ويحترمون مبدأ الأمانة العلمية وهذه الصفات تعتبر من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث.

-الجدول رقم(13): يمثل سبب قيام الطلبة بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر

الاحتمالات	التكرار	النسبة
ضيق الوقت	25	%50
صعوبة القدرة على التعبير بأسلوبك الخاص	18	%36
لأن الأستاذ لا يلاحظ ذلك	7	%14
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل سبب قيام الطلبة بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر أن نسبة 50% من المجموع العام يقومون بنقل المعلومات بسبب ضيق الوقت، تليها نسبة 36% من المجموع العام يقومون بذلك بسبب صعوبة القدرة على التعبير بأسلوبهم الخاص، لتأتي بعدها نسبة قليلة تقدر ب 14% ممن يقومون بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر لأن الأستاذ لا يلاحظ ذلك.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن أغلبية طلبة الماستر يقومون بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر بسبب ضيق الوقت وذلك لعدم تنظيم وقته، وأن نسبة منخفضة من الطلبة يرون بأن صعوبة القدرة على التعبير تجعلهم يقومون بنقل المعلومات دون ذكر مصدرها وذلك لعدم ثقة الطالب بنفسه وقدراته وعدم معرفته بقواعد وخطوات البحث العلمي، وهناك نسبة ضئيلة تقوم بذلك لأن الأستاذ لا يلاحظ ذلك وذلك لغياب الرقابة وعدم حرص الأستاذ على قراءة البحث ومناقشته.

3-عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الثانية

-الجدول رقم(14): يمثل استخدام الطلبة لشبكة الإنترنت

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	47	%94
لا	00	%00
أحيانا	3	%6
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أنه من بين 50 إجابة نجد 47 إجابة نعم تستخدم شبكة الإنترنت ما يعادل نسبة 94% من المجموع العام تليها 3 إجابات من بين 50 إجابة أحيانا يقومون باستخدام شبكة الانترنت ما يقدر بنسبة 6% من المجموع العام ونسبة 00% لا يستخدمون الإنترنت.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن أغلبية مجتمع الدراسة يستخدمون الإنترنت وهذا ما يدل على أن هذه الوسيلة قد فرضت نفسها بقوة في الوسط الأكاديمي، غير أننا سجلنا نسبة ضئيلة فيما يخص الطلبة الذين يستخدمون أحيانا الإنترنت، في حين لا يوجد من لا يستخدم شبكة الإنترنت من الطلبة.

الجدول رقم(15): يمثل مجالات استخدام الطلبة للإنترنت

الاحتمالات	التكرار	النسبة
إعداد البحوث العلمية	27	%54
تحميل الكتب والملفات بمختلف أنواعها	15	%30
التواصل مع الآخرين	08	%16
الإطلاع على كل ما هو جديد	00	%00
المجموع	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول التالي أن بين 50 إجابة نجد 27 إجابة أشارت إلى أنها تستخدم الإنترنت في إعداد البحوث العلمية ما يعادل بنسبة 54% من المجموع العام تليها 15 إجابة من أصل 50 إجابة أنها تستخدم الإنترنت في تجميل الكتب و الملفات بمختلف أنواعها بنسبة 30 % وفي الأخير هناك 8 إجابات من أصل 50 إجابة تستخدم الإنترنت في التواصل مع الآخرين ما يعادل نسبة 16% .

ومن هنا يمكن أن نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية أن غالية الطلبة يستخدمون الإنترنت في إعداد بحوثهم العلمية لأنها وسيلة تسهل على الطالب في الحصول على المعلومة وأنها توفر الوقت والجهد للطالب وأنه يجد مواضيع بحث أو مذكرات تخرج شبيهة مع موضوع بحثه وتليها نسبة تقدر ب 30% أنهم يستخدمون الإنترنت في تحميل الكتب و الملفات بمختلف أنواعها دون اللجوء إلى المكتبات الجامعية دون الإعارة من المكتبة لأنها تتطلب منه وقت وتليها نسبة ضئيلة من الطلبة يستخدمون الإنترنت في التواصل مع الآخرين وذلك راجع للتواصل مع الآخرين بشكل مباشر.

-الجدول رقم(16): يمثل عدد الساعات التي يقضيها الطلبة على الإنترنت يوميا

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أقل من 3 ساعات	13	%26
من 3 إلى 5 ساعات	17	%34
أكثر من 5 ساعات	20	%40
المجموع	**50**	**%100**

تشير البيانات المبنية في الجدول إلى أنه من بين 50 إجابة نجد 20 إجابة أشارت إلى أن الطلبة يستخدمون الإنترنت أكثر من 5 ساعات ما يعادل بنسبة 40 % تليها 17 إجابة من المبحوثين من أصل 50 إجابة يقضون وقتهم على الإنترنت من 3 إلى 5 ساعات بنسبة 34% وفي الأخير نجد 13إجابة من أصل 50 إجابة يستخدمون الإنترنت أقل من 3 ساعات بنسبة 26% من المجموع العام.

وبصفة عامة يمكن أن نستنتج من خلال معطيات الإحصائية أن غالبية الطلبة يستخدمون الإنترنت أكثر من 5 ساعات بمعنى أنهم يقضون نص وقتهم في مواقع إما لاستخدامها إيجابا أو سلبا أو من خلال البحث العلمي أو التواصل مع الآخرين أو الإطلاع علا كل ما هو جديد تليها نسبة 34 % من الطلبة يستخدمون الإنترنت من 3 إلى 5 ساعات في حين أن أقل نسبة من الطلبة يستخدمون الانترنت أقل من 3 ساعات يوميا وهذا ناتج عن عدم اهتمامهم بالإنترنت أو لضيق وقتهم.

-الجدول رقم(17): يمثل الأسباب التي تدفع بالطالب للاعتماد على شبكة الإنترنت

الأسباب / الإعتماد على الإنترنت	سرعة الحصول على المعلومة		توفر بحوث جاهزة		قلة المراجع الورقية		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	23	%48.9	11	%23.4	13	%27.7	47	%100
لا	00	%00	00	%00	03	%100	3	%100
المجموع	**23**	**%46**	**11**	**%22**	**16**	**%32**	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الإتجاه العام للمبحوثين الذين يعتمدون على شبكة الإنترنت لسرعة الحصول على المعلومة بنسبة غالبة 48.9% من المجموع العام، ف حين يعتمد 27.7% من المجموع العام على الإنترنت لقلة المراجع الورقية ونسبة 23.4% من المجموع العام لتوفر بحوث جاهزة شبيهة بموضوع بحثهم، ونلاحظ نسبة 100% لا يعتمدون على الإنترنت بسبب قلة المراجع.

نستنتج من معطيات الجدول مايلي أن أغلبية الطلبة يعتمدون على شبكة الإنترنت في إنجاز بحوثهم وذلك بسبب سرعة الحصول على المعلومة وهذا ما قد يؤدي لوقوعهم في خطأ السرقة العلمية، ثم تليها الاعتماد على شبكة الإنترنت في إعداد مذكرة التخرج وذلك بسبب قلة المراجع، ثم تليها اعتماد الطالب على توفر البحوث الجاهزة على شبكة الإنترنت في إعداد مذكرة تخرجه.

-الجدول رقم(18): يمثل علاقة التخصص الدراسي بلجوء الطالب لشبكة الإنترنت

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	38	%76
لا	12	%24
المجموع	**50**	**%100**

يعبر هذا الجدول عن علاقة التخصص الدراسي بلجوء الطالب لشبكة الإنترنت، فكانت النتيجة أن طبيعة التخصص هي من تفرض على الطالب اللجوء للإنترنت بنسبة 76% من المجموع العام للفئة المدروسة، في المقابل أن 24% من الطلبة نفو وجود علاقة بينهما.

ومنه نستنتج أن أغلبية الطلبة يرو أن التخصص الذي يدرسونه له علاقة بلجوء الطالب لشبكة الإنترنت وذلك للحصول على المعلومات والمعارف بمختلف أنواعها نظرا لما تقدمه الوسيلة من خدمات في مجال الحصول على المعلومات البحثية والتعليمية.

-الجدول رقم(19): يمثل الطرق التي يعتمدها الطالب عند استخدامه لشبكة الإنترنت

الطرق / الاستخدام	نسخ عمل الآخرين		نسخ أجزاء كبيرة		مزج أجزاء نصية		اقتباس الكلمات		الاستشهاد		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
نعم	12	%25.5	10	%21.3	11	%23.4	09	%19.1	05	%10.6	47	%100
لا	00	%00	01	%33.3	01	%33.3	00	%00	01	%33.3	03	%100
المجموع	12	%24	11	%22	12	%24	09	%18	06	%12	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب الطلبة يعتمدون على شبكة الانترنت كمصدر، وهي مدعمة بنسبة 25,5% لنسخ عمل الآخرين بأكمله على أنه عمله دون ذكر المصدر، وبنسبة 21,3% لنسخ أجزاء كبيرة من مصدر واحد دون ذكر المصدر، وبنسبة 24,4% لمزج أجزاء نصية من مصادر عديدة دون ذكر مصدرها، وبنسبة 19,1% لاقتباس

الكلمات والأفكار والجمل بنفس الترتيب وكما هي دون الإشارة إلى المصدر، وبنسبة 10,6% للاستشهاد. بينما نجد القليل من الطلبة الذين لا يعتمدون كليا على شبكة الانترنت كمصدر، وهي مدعمة بنسبة 00% لنسخ عمل الآخرين واقتباس الكلمات، وبنسبة 33,3% لنسخ أجزاء كبيرة ولمزج أجزاء نصية والاستشهاد

نستنتج من معطيات الجدول بأن أغلبية الطلبة يعتمدون بشكل كبير على شبكة الانترنت كمصدر وذلك بنسخهم لعمل الآخرين بأكمله على أنه عمله دون ذكر المصدر ونسخهم لأجزاء كبيرة من مصدر واحد ومزج الأجزاء النصية واعتمادهم على الاقتباس والاستشهاد، و ذلك بسبب عجزهم على إيجاد مصادر المعلومات وكسلهم وعدم رغبتهم في البحث. بينما القليل من الطلبة لا يعتمدون بشكل كلي على شبكة الانترنت كمصدر إلا في نسخهم الأجزاء الكبيرة ومزج الأجزاء النصية والاستشهاد.

-الجدول رقم(20): يمثل أخذ فقرة دون ذكر المرجع وعلاقتها مع متغير الجنس

هل أخذت فقرة دون ذكر المرجع / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	21	%84	04	%16	25	%100
أنثى	19	%76	06	%24	25	%100
المجموع	**40**	**%80**	**10**	**%20**	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام للمبحوثين هو نحو أخذ فقرة أو نص أو فكرة من مرجع دون الإشارة إلى المصدر بنسبة غالبة 80% من المجموع العام وتتركز بقوة عند فئة الذكور بنسبة 84% من مجموع الفئة وتليها عند الإناث بنسبة 76% من مجموع الفئة، في حين تقدر نسبة 24% من فئة الإناث لا يقومون بأخذ فقرة أو نص أو فكرة من مرجع دون ذكر المصدر تليها نسبة 16% من فئة الذكور لا يقومون بذلك.

نستنتج من معطيات الجدول أن الذكور المبحوثين هم الأكثر اعتمادا على أخذ فقرة أو نص أو فكرة من مرجع دون الإشارة إلى المصدر مقارنة بالإناث ويعود سبب ذلك لجهلهم بكيفية التوثيق وإهمالهم للجانب العلمي.

-الجدول رقم(21): يمثل أسباب أخذ فقرة دون الإشارة إلى المصدر وعلاقتها بمتغير الجنس

راجع ل / الجنس	الجهل بكيفية التوثيق		لأن الإنترنت فضاء مفتوح		غياب التحسيس		لأن ذلك ليس سرقة علمية		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
ذكر	09	%36	04	%16	07	%28	05	%20	25	%100
أنثى	09	%36	06	%24	04	%16	06	%24	25	%100
المجموع	**18**	**%36**	**10**	**%20**	**11**	**%22**	**11**	**%22**	**50**	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب الطلبة يقومون بأخذ فقرة أو فكرة أو نص دون ذكر المصدر وذلك راجع ل الجهل بكيفية التوثيق حيث نرى أن نسبة الذكور والإناث متساوية بنسبة 36% في حين نرى أن نسبة 24% من الإناث ونسبة 16% من الذكور يقومون بأخذ فقرة دون الإشارة للمصدر راجع لأنهم يعتبرون الإنترنت فضاء مفتوح وغير خاضع للرقابة، ونلاحظ نسبة 28% من الذكور و16% من الإناث يقومون بذلك لغياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية، في حين نرى أن نسبة من الإناث ونسبة 20% من الذكور يقومون بذلك لأنهم لا يعتبرون ذلك سرقة علمية.

نستنتج من معطيات الجدول مايلي:

أن أغلب الطلبة يقومون بأخذ فكرة أو فقرة أو نص من مرجع دون الإشارة إلى المصدر، لأن ذلك راجع إلى جهلهم بكيفية التوثيق.

ونستنتج أن معظم الطلبة يقومون بذلك نتيجة عن غياب التحسيس بالجامعة لأهمية تجنب السرقة العلمية ومن ثم نجد أن هناك طلبة يلجؤون إلى أخذ فكرة أو فقرة أو نص من

مرجع دون ذكر المصدر راجع لعدم اعتبار ذلك سرقة علمية والقليل من الطلبة يقومون بذلك لأنهم يعتبرون الإنترنت فضاء واسع لا يخضع للرقابة.

وفي الأخير نستنتج أن هناك اختلاف عند اعتماد الطلبة على شبكة الإنترنت في أخذ فقرة أو نص أو فكرة.

4-تحليل ومناقشة النتائج الجزئية للفرضيات

4-1-عرض النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الأولى:

- نقص تكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوءه للسرقة العلمية:

تعتبر السرقة العلمية ظاهرة أكاديمية خطيرة وهي منتشرة في وسط الطلبة الجامعين المقبلين على التخرج لذلك يلجؤون بسرقة مواضيع وهذا راجع لضعف الطالب في مجال البحوث العلمية.

بعد عرض وتحليل وتفسير المعطيات المحصل عليها ميدانيا وذلك في شكل جداول وأشكال توضيحية استنتجنا ما يلي:

أكدت الدراسة من خلال الجدول رقم 02 أن أغلبية المبحوثين يعرفون معنى السرقة العلمية وذلك نسبة 82%وذلك راجع إما عن طريق إطلاعهم الشخصي أو تعرفوا عليها من خلال الأساتذة الذين يدرسون عندهم ؛إلا أن هناك مجموعة من الطلبة نسبة 18% لا يعرفون معنى السرقة العلمية وذلك سبب بعدم اهتمامهم بالبحث العلمي.

أما الجدول رقم 03 الذي يمثل طريقة تعرف الطلبة على معنى السرقة العلمية فهناك 56% من الطلبة تعرفوا على معنى السرقة العلمية من خلال الأساتذة الذين درسوا عندهم ذلك لتوعية الطلبة في تجنبهم الوقوع في السرقات العلمية ؛كما أن هناك نسبة 44%تعرفوا على معناها من خلال إطلاعهم الشخصي وذلك لتزويد ثقافتهم العلمية.

كما لاحظنا في الجدول رقم 04 أن التكوين الذي يتلقاه الطالب في المسار الجامعي في الجانب المنهجي متوسط نسبة 64% وهناك فئة من الطلبة ترى أنه ضعيف وذلك نسبة 20%من المجموع العام ونسبة 16%من الطلبة يروا أن التكوين الذي تلقوه جيد وهناك ترى أن نقص التكوين الذي يتلقاه الطالب في المنهجية له دور في اللجوء إلى السرقة العلمية وأن ذلك يوثر على إعداد مذكرة التخرج وهذا ما أكده الجدول رقم 05حيث أن أغلبية الطلبة يروا أن نقص التكوين نعم يوثر على إعداد مذكرة تخرجه نسبة 90% وهذا ما يدفعه إلى السرقة

العلمية وهناك فئة ترى أن نقص تكوين الطالب في المنهجية لا يؤثر على إعداد مذكرة تخرجه.

نقص تكوين الطالب يوثر على إعداد مذكرة تخرج الطالب وهذا ما أكده الجدول رقم 05 أن ذلك من حيث فقدان المصداقية في نقل المعلومات وجودة المذكرة نسبة 34%وهناك البعض يرى ذلك أنه يوثر في تراجع قيمة الشهادة .

أما بالنسبة الجدول 06نرى أن أغلبية الطلبة درسوا تخصصهم عن رغبة ذاتية نسبة 52% أما نسبة 48%من الطلبة درسوا تخصصهم بتوجيه من الإدارة ومن هنا نستنتج أن دراسة التخصص بتوجيه من الإدارة يدفع الطلبة إلى اللجوء إلى السرقات العلمية لأن هذا يجعله يواجه صعوبات ومشاكل في فهم تخصصه.

كما تأكدنا من خلال جدول رقم 07أن غالبية الأساتذة كانوا نوعا ما يركزون على إلتزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع نسبة 46%وهناك نسبة 32%كانو كثيرا يرو أن الأساتذة كانو يركزون إلتزام الطالب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات ولهذا لتوعية الطلبة بتجنبهم في الوقوع في السرقات العلمية في مذكرات تخرجهم وبحوثهم وهناك نسبة 14%من الطلبة يرو أن الأساتذة كانوا قليلا ما يركزون على ذلك ونسبة 8%من الطلبة يرو أن الأساتذة كانوا لا يركزون على إلتزام الطلاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع.

كما تأكدنا من خلال الجدول رقم 08أن أحيانا بعض الطلبة يقومون بالإعتماد على البحوث الجاهزة دون تلخيصها نسبة 52%تليها نسبة 22%من الطلبة كانوا يعتمدون على البحوث الجاهزة دون تلخيصها وهذا يعتبر سرقة علمية وهنا يقوم الطالب بالسرقة العلمية عن قصد وهذا سبب جهله بكيفية التوثيق وضعفه في الجانب المنهجي تليها نسبة 18%نادرا ما كانوا يعتمدون على البحوث الجاهزة دون تلخيصها وهناك فئة ضئيلة جدا أبدا لا يعتمدون على البحوث الجاهزة ومن هنا نستنتج أن أغلبية الطلبة يعتمدون على البحوث الجاهزة دون تلخيصها وهذا يعتبر سرقة علمية هذا ما يوكده جدول رقم 09أن ظاهرة شراء

البحوث من قبل الطلبة هو عمل يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي وذلك نسبة 58%وهناك فئة ترى أن هذه الظاهرة توفر الجهد والوقت على الطالب .

بالرغم من معرفة الطالب أن إقتناء البحوث الجاهزة عمل يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي لأن أغلبية الطلبة يقومون بإقتناء البحوث الجاهزة وهذا ما أكده جدول رقم 11وذلك نسبة 64% وهناك فئة تعادل من الطلبة لا يقومون بإقتناء البحوث الجاهزة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن بعض الطلبة أحيانا ما يقومون بنقل المعلومات دون ذكر المرجع او المصدر خلال تحريره لمذكرة تخرجه وذلك نسبة 56% وهذا بدا على جعلهم بكيفية التوثيق والتهميش تنقص تكوينهم وهناك فئة نسبة 24% من الطلبة لا يقومون بنقل المعلومات دون ذكر المرجع او المصدر ونسبة 20%نادرا ما يقومون بذلك وسبب ذلك إما لضيق الوقت او صعوبة القدرة على التعبير بأسلوبه الخاص وهذا ما أكده الجدول رقم 13 أن ضيق الوقت يدفعهم لذلك نسبة 50% .

وعليه يمكن القول أن الفرضية أعلاه أن نقص تكوين الطالب في الجانب المنهجي له دوره في اللجوء إلى السرقات العلمية قد تحققت في كثير من جوانبها أن نقص تكوين الطالب يدفعه إلى إقتناء البحوث وبنقل المعلومات دون راجع او المصدر وهذا يعتبر سرقة علمية.

4-2-عرض النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الثانية:

ساهمت شبكة الإنترنت في إنتشار السرقة العلمية لدى الطلبة:

– في الآونة الأخيرة أصبحت السرقات العلمية منتشرة بكثرة ،خاصة مع تطور وسائل الإعلام والاتصال وكذا التكنولوجيا الحديثة والشبكات الاجتماعية أدت بالطالب إلى السرقة العلمية أن السبب الرئيسي هو تعود الطلبة على شبكة الإنترنت ومن النتائج المتوصل إليها أن غالية الطلبة يستخدمون شبكة الإنترنت نسبة 94%وهذا ما بينهم جدول 14 ونسبة 6%أحيانا ما يستخدمون شبكة الإنترنت ونتا نستنتج أن الطلبة يعتمدون بكثرة على شبكة الإنترنت

– أظهرت نتائج الجدول رقم 15أن جل الطلبة يستخدمون الإنترنت في إعداد البحوث العلمية نسبة 54% أما عن تحميل الكتب والملفات بمختلف أنواعها نسبة 30% أما فيما يخص التواصل مع الآخرين نسبة 16% أما عن الحجم الساعي الذي يقضيه الطلبة يوميا على شبكة الإنترنت فأن أغلبية الطلبة يقضون وقتهم هي الانترنت أكثر من 5ساعات نسبة 40% وتليها نسبة 34% يستخدمون الإنترنت يوميا 3إلى 5ساعات يوميا ونسبة 26%يقضون وقتهم على الإنترنت أقل من 3ساعات

– كما تأكدنا من خلال جدول رقم 17أن أغلبية الطلبة اعتمدوا على شبكة الأنترنت في إعداد مذكرات تخرجهم وذلك بنسبة 94% وهناك فئة ضئيلة جدا لا تستخدم الأنترنت في إعداد مذكرات تخرجهم نسبة 6%ومن أسباب الاعتماد على شبكة الأنترنت في البحث الذي يأكده جدول رقم ؟أن سرعة الحصول على المعلومة من بين الأسباب نسبة 46%تليها قلة المراجع الورقية وصعوبة الحصول عليها نسبة 32% ثم نسبة 22%يرو أن من بين أسباب إعتمادهم على شبكة الأنترنت في البحث هو توفر بحوث جاهزة شبيهة بموضوع بحثه

– تأكدنا من خلال جدول رقم 18أن غالبية الطلبة أن طبيعة التخصص هي من تفرض عليه اللجوء إلى الأنترنت نسبة 76%تليها نسبة 24%طبيعة التخصص لا تفرض عليهم اللجوء إلى الأنترنت .

– تأكدنا من خلال جدول رقم 19أن أغلبيه الطلبة يعتمدون على شبكة الأنترنت كمصدر من خلال نسخ عمل الأخرين بأكمله أنه عملك دون ذكر المصدر ومزج أجزاء نسبة من مصادر عديدة دون ذكر مصدرها نسبة 24%تليها نسبة 22%نسخ أجزاء كبيرة من مصدر واحد دون ذكر المصدر ثم تليها نسبة 18%يقومون بإقتباس الكلمات والأفكار والجمل بنفس الترتيب دون الإشارة الى المصدر ثم نسبة 12% من الطلبة يقومون بالإعتماد على إعادة صياغة المعلومات والأفكار بأسلوبك دون تكرار الكلمات والأفكار من مراجعها الأصلية.

الاستنتاج العام للدراسة:

السرقة العلمية هي ظاهرة غير أخلاقية ومنتشرة في الأوساط الجامعية، بحيث أخذت منحنى خطير خاصة بين الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، وهذا راجع لضعفهم في استخراج المعلومات المرتبطة بموضوع بحثهم وبحكم أسباب وعوامل أخرى أدت بهم إلى ذلك.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها والفرضيات التي اعتمدنا عليها في موضوعنا التي تتمحوران حول نقص التكوين الطالب الجامعي في الجانب المنهجي له دور في لجوؤه إلى السرقة العلمية ومساهمة شبكة الانترنت في اللجوء الى السرقة العلمية.

النتائج العامة الدراسة :

– نقص التكوين الطالب في الجانب المنهجي له من الأسباب التي تدفع طلبة اللجوء إلى السرقة .

– عدم تلقي الطلبة الأسس البحث العلمي الصحيح والتركيز على المنهجية سوف يساهم في لجوء الطالب إلى السرقة العلمية.

– التركيز على تلقين الدرس وإهمال الجانب الميداني قد يساهم في السرقة العلمية .

– عدم إختيار الطالب لتخصصه برغبته الذاتية يدفعه إلى الوقوع في السرقات العلمية .

– تحكم الطلبة في شبكة الأنترنت له دور كبير في إنتشار ظاهرة السرقة العلمية وذلك من خلال أن الطالب يقوم بعملية نسخ ولصق المعلومات من مواقع الانترنت دون ذكر مصدرها

– الطالب يقتبس الأفكار والكلمات والجمل بنفس الترتيب دون الإشارة إلى مصدرها.

خـــاتمـــة

خاتمة:

من خلال دراستنا التي قمنا بها حاولنا إلقاء الضوء على أسباب ودوافع السرقة العلمية لدى طلبة ماستر، حيث يعتبر موضوع السرقة العلمية من أخطر صور المخالفات العلمية التي تمس قيمة وسمعة الجامعة الجزائرية، إذ تعتبر هذه السلوكيات والأفعال غير أخلاقية ومنافية لأخلاقيات البحث العلمي، كما أن نقص التكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوءه للسرقة العلمية، حيث يعتبر للأستاذ دورا في تلقين الطلبة بمختلف المعارف وذلك بطريقة منهجية منظمة لتكوينهم ورفعهم لمستوى راقي وعدم التساهل في أية انتهاكاك للأمانة العلمية وتوعية طلابه بخطورة السرقات العلمية، وساهمت شبكة الإنترنت في زيادة انتشار هذه الظاهرة لسرعة الحصول على المعلومات فيها، إذ تعتبر ظاهرة السرقة العلمية من المواضيع الحساسة التي نالت اهتمامنا حيث أصبح العديد من الطلبة يلجؤون إليها وهذا ما جعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتبنى قوانين للقضاء على هده الظاهرة، إضافة إلى العديد من التقنيات الحديثة للكشف عنها، فيجب الاعتماد على برامج لكشف هذه الظاهرة وتطبيق القوانين بشكل صارم للقضاء على كل أنواع السرقة العلمية وذلك باعتبارها تساهم في قتل روح الإبداع والتنافس بين الباحثين والطلاب.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1.القرار الوزاري رقم 933، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المادة 4، الجزائر 20 جويلية 2016

ثانيا: المعاجم:

1.ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، ج10.

ثالثا: الكتب

2.أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الرياض، مكتبة الرشد، ط9، 2005.

3.أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط2، ليبيا،1977.

4.أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

5.بسام محمد أبو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط3، 2016.

6.بوحوش عمار، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين ألمانيا، 2019.

7.ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته، بيت الأفكار الدولية، الأردن.

8.رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق،2000

9. رشا علي البارودي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2003.

10. طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، الجزائر، 2015 .

11. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1999.

12. عبد الحكيم منتصر، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، دار المعارف ،القاهرة، 1980.

13. علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

14. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.

15. ماهر أحمد راتب السوسي، أخلاقيات البحث العلمي في الإسلام مداخلة في اليوم الدراسي الذي تقيمه عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، الأردن، 2014 .

16. محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية مناهجه أدواته وسائله الإحصائية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17. محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية مناهجه أدواته ووسائله الإحصائية، دار المناهج، عمان، 2009.

18. محمد إبراهيم عبده، القوية والقلق والإبداع، دار القاهرة، القاهرة، 2002.

19. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3 صنعاء الجمهورية اليمنية، دار الكتب، 2019

20. مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده إجراءاته مناهجه، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2018.

21. مقداد يالجن محمد علي، علم الأخلاق الإسلامية، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، 1996 .

22. ممدوح عبد المومن صوفان، دليل أخلاقيات البحث العلمي، مصر، جامعة المنصورة، 2012.

23. المنجد في اللغة والإعلام، 406، دار الشروق، بيروت، لبنان،2003.

24. منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، قسم العلوم التربوية، 2013

25. مهدي زوليف وتحسين الطروانة، منهجية البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1988 .

26. نواف كنعان، حق المؤلف،ط1، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004.

رابعا: المذكرات

1.ابراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية" المذكرة الأطروحة المقالة والتقرير"، ط4، جامعة ورقلة الجزائر، دون سنة النشر.

2. نوال بوتة، اتجاهات الأساتذة والطلبة نحو استخدام الإنترنت . رسالة ماجيستير في علوم التربية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010 .

3.هيفاء مشعل الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية دراسة تحليلية وصفية، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، مصر، 2014-2015.

خامسا: المجلات والمقالات

1.أحمد جلول، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة الوادي الجزائر، العدد08، الجزء01، ديسمبر 2017.

2.أركان أونجل، مفهوم البحث العلمي، ت: محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، العدد40، جانفي، 1984.

3.أشرف منصور البسيوني، السرقات العلمية في المكتبات الجامعية، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد04، العدد02، 2017.

4.برشي إيمان، التدابير القانونية لحماية الملكية الفكرية في ظل التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، سبتمبر 2010.

5.بن جيلالي سعاد، أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية لجامعة الجزائر1، العدد02، جوان 2018.

6.تغربيت رزيقة، السرقة العلمية وفقا للقرار رقم 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد03، 2021.

7.حوت فيروز وعيساوي فاطمة، استفحال ظاهرة السرقة العلمية في أوساط الجامعة الجزائرية أي آليات لحماية البحث العلمي لضمان النزاهة الأكاديمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد08، العدد02، 2022.

8.دهشان جمال علي، محاربة السرقات العلمية مدخلا لتحقيق جودة البحث التربوي في عصر المعلوماتية، مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، جامعة دمشق سوريا، العدد الرابع، 2018.

9.رغميت حنان، واجب الأمانة العلمية لطالب الدكتوراه وفقا لمقتضيات القرار الوزاري 933 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها مجلة الفكر لدراسات القانونية و السياسية العدد 4 ديسمبر 2018 .

10. سايح فاطمة، السرقات العلمية وسبل مكافحتها، مجلة العلوم الإنسانية المركز الجامعي تندوف، العدد02، سبتمبر 2017.

11. طه عيساني، البرمجيات الإلكترونية كآلية للحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2017.

12. العايبي محمد وآخرون، الملكية الفكرية وحق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018.

13. عبد الهادي مسعودي وخيرة مسعودي، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي بأفلو .

14. مروان شتوح، ظاهرة السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية بين صرامة القوانين وضعف التنفيذ، مجلة السياسة العالمية، المجلد06، العدد2022،01

15. مسعود هلالي، قراءة في القرار 1082 لسنة 2020 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 02جويلية 2022 .

16. أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد02، العدد 08، ديسمبر 2017.

17. أمال ينون، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر، رؤية تحليلة، جامعة محمد الصديق بن يحي، كتاب أعمال الملتقى المشترك للأمانة العلمية، جويلية 2017.

18. بناني شهرزاد، الأمانة العلمية بين الترسيخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية، دراسات معاصرة المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، المجلد 04، العدد 01، أفريل 2020.

19. تناح أحمد وبجقينة ياسين، سرقات البحث العلمي بين حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات الباحث في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد04، العدد02، 2019 .

20. حمادي زبير، القانون في مواجهة الفساد العلمي: السرقة العلمية نموذجا، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية الجزائر .

21. زهية غنية حافري، تأثير السرقات العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي من وجهة نظر الأساتذة والطلبة، مجلة أكاديمية دولية محكمة نصف سنوية تعني الفلسفية والاجتماعية والنفسية بجامعة سطيف، المجلد07، العدد 01، جوان 2020.

22. سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية ماهي؟ وكيف أتجنبها؟ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة التقويم والجودة، المملكة العربية السعودية، 1434هـ.

23. القرار رقم 933، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها والصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 28 جويلية 2016.

24. مصباح جلاب، مدى التزام الأستاذ الجامعي بميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة بجامعة المسيلة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 2017، العدد06 .

25. معمري المسعود، ظاهرة السرقة العلمية مفهومها أسبابها وطرق معالجتها، مجلة الآفاق للعلم جامعة الجلفة، العدد09، سبتمبر 2017.

26. هواري صباح، آليات مكافحة السرقة العلمية، مجلة القضايا المعرفية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة الجزائر.

ساسا: المراجع بالاجنبية

1. Pritchett , Serene. Perceptions about plagiarism between faculty and Undergraduate students. ProQuest LLC. 789 East Eisenhower Parkway, PO Box 1346, Ann Arbor, MI 48106, 2010

2. Jermy Philips ; Alisen Fift. Introduction to intellectual property low.1990.p.031

سابعا: المواقع الالكترونية

عبد الحافظ أحمد سوكارنو، هل يمكن التخلص من السرقات الفكرية؟ موقع الحوار المتمدمن المتاح على الرابط:

http ;//www.m.ahewar, org /s ,asp ? aid=170304&r

الملاحق

الملحق رقم 01:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص جريمة وانحراف

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج للحصول على شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف نرفق هذه الاستمارة لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة المعنونة ب:

السرقة العلمية لدى طلبة الماستر

الدوافع والأسباب

- إعداد الطلبة:
- ولد سعيد هانية
- بوزيان رحمة

تحت إشراف الأستاذة:

- حنيش مليكة

نرجو منكم المساهمة في ملأ هذه الاستمارة بعناية وإفادتنا بالمعلومات اللازمة علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2023/2022

المحور الأول: البيانات الشخصية

1.الجنس: ذكر( ) أنثى( )

المحور الثاني: نقص تكوين الطالب في منهجية البحث له دور في لجوءه للسرقة العلمية

2.هل تعرف معنى السرقة العلمية؟

نعم( ) لا( )

3.إذا كانت إجابتك بنعم ماذا تعني؟ .....

4.كيف تعرفت على معناها؟ هل من خلال

-الأساتذة الذين درست عندهم( )

-إطلاعك الشخصي( )

-آخر( ) حدده....

5.هل ترى أن التكوين الذي تلقيته في المسار الجامعي في الجانب المنهجي:

جيد( ) متوسط( ) ضعيف( )

*إذا كانت إجابتك بضعيف أو متوسط

6.هل ترى أن ذلك يؤثر على إعداد مذكرة التخرج؟

نعم( ) لا( )

7.إذا كانت إجابتك بنعم من حيث ماذا؟

-فقدان المصداقية في نقل المعلومات( )

-تراجع قيمة الشهادة( )

-جودة المذكرة( )

-آخر( ) حدده...

8.هل درست تخصصك

-عن رغبة ذاتية( )

-بتوجيه من الإدارة( )

9.خلال مسارك الجامعي هل أساتذتك كانوا يركزون على التزام الطالب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات من المراجع؟

كثيرا( ) نوعا ما( ) قليلا( ) لا( )

10.هل كنت تعتمد على البحوث الجاهزة دون تلخيصها؟

دائما( ) أحيانا( ) نادرا( ) أبدا( )

11.ما رأيك في ظاهرة شراء البحوث من قبل الطلبة؟

-توفر الجهد والوقت على الطالب( )

-عمل يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي( )

-آخر( ) حدده...

12.هل سبق لك أن قمت باقتناء بحث جاهز؟

نعم( ) لا( )

13.خلال تحريرك لمذكرة التخرج هل تقوم بنقل المعلومات دون ذكر المرجع أو المصدر؟

أحيانا( ) نادرا( ) أبدا( )

*إذا كانت إجابتك ب أحيانا أو نادرا

14.هل تفعل ذلك بسبب

-ضيق الوقت( )

-صعوبة القدرة على التعبير بأسلوبك الخاص( )

-لأن الأستاذ لا يلاحظ ذلك( )

المحور الثالث: ساهمت شبكة الإنترنت في إنتشار السرقة العلمية لدى الطلبة

15.هل تستخدم شبكة الإنترنت؟

نعم( ) لا( ) أحيانا( )

*إذا كانت إجابتك بنعم أو أحيانا

16.ماهي مجالات استخدامك للإنترنت؟

-إعداد البحوث العلمية( )

-تحميل الكتب والملفات بمختلف أنواعها( )

-التواصل مع الآخرين( )

-الإطلاع على كل ماهو جديد( ) يمكنك اختيار أكثر من إجابة

17.كم ساعة تقضيها على الإنترنت يوميا؟

-أقل من 3 ساعات( )

-من 3 إلى 5 ساعات( )

-أكثر من 5 ساعات( )

18.هل اعتمدت على شبكة الإنترنت في إعداد مذكرتك؟

نعم( ) لا( )

19.ماهي أسباب اعتمادك على شبكة الإنترنت في البحث؟

-سرعة الحصول على المعلومة( )

-توفر بحوث جاهزة شبيهة بموضوع بحثك( )

-قلة المراجع الورقية وصعوبة الحصول عليها( )

20.هل طبيعة التخصص الدراسي هي من تفرض عليك اللجوء إلى شبكة الإنترنت؟

نعم( ) لا( )

21.عند اعتمادك على شبكة الإنترنت كمصدر تقوم ب:

-نسخ عمل الآخرين بأكمله على أنه عملك دون ذكر المصدر( )

-نسخ أجزاء كبيرة من مصدر واحد دون ذكر المصدر( )

-مزج أجزاء نصية من مصادر عديدة دون ذكر مصدرها( )

-اقتباس الكلمات والأفكار والجمل بنفس الترتيب وكما هي دون الإشارة إلى المصدر( )

-إعادة صياغة المعلومات والأفكار بأسلوبك دون تكرار الكلمات والأفكار من مراجعها الأصلية

(الاستشهاد) ( ) يمكنك اختيار أكثر من إجابة

22.هل أخذت فقرة أو نص أو فكرة من مرجع دون الإشارة إلى المصدر؟

نعم( ) لا( )

*إذا كانت إجابتك بنعم

23.هل ذلك راجع ل

-جهلك بكيفية التوثيق فيما يتعلق بالمصادر الإلكترونية( )

-لأنك تعتبر الإنترنت فضاء مفتوح وغير خاضع للرقابة( )

-غياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية( )

-لأنك لا تعتبر ذلك سرقة علمية( )

الملحق رقم 02:

الجمهورية الجزائرية الدِّيمقراطية الشَّعبية
وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم: 933 **مؤرخ في:** 28 جويلية 2016

يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الأمر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71- 215 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس الطبية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15- 125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عامك 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 ، الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08- 129 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08- 130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،
- وبمقتضى بالمرسوم التنفيذي رقم 08- 131 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في17 شعبان عام 1429 الموافق19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان سنة 2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان سنة 2014 والمتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 547 المؤرخ في 2 جوان 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،

يقرر ما يأتي:

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

المادة 2: يقصد بمفهوم هذا القرار، ما يأتي:

المؤسسة: الجامعة وملحقاتها، المركز الجامعي ، المدرسة العليا، مركز البحث وملحقاته.

مسؤول المؤسسة: مدير الجامعة، مدير المركز الجامعي، مدير المدرسة العليا، مدير مركز البحث.

وحدة التعليم والبحث: الكلية، المعهد بالجامعة، المعهد بالمركز الجامعي.

مسؤول وحدة التعليم والبحث: عميد الكلية، مدير المعهد بالجامعة، مدير المعهد بالمركز الجامعي.

الوحدة: وحدة التعليم والبحث.

الفصل الثاني

تعريف السرقة العلمية

المادة 3: تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أوالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات **أو** نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين،
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي،
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات،

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

الفصل الثالث

تدابير الوقاية من السرقة العلمية

الفرع الأول

تدابير التحسيس والتوعية

المادة 4: تلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص، لاسيما:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية،
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه،
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي ،
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي،
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني

تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

المادة 5: مع مراعاة الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه وتنظيم نشاطات البحث تتولى المجالس العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ما يأتي:

- مع مراعاة قدرات التأطير في المؤسسة، تحديد عدد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه التي يمكن الإشراف عليها من قبل كل أستاذ باحث أو باحث دائم مؤهل، كما يأتي:
  - ستة (6) أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم والتكنولوجيا،
  - تسعة (9) أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث،
- تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات، المطبوعات البيداغوجية،
- اختيار موضوعات مذكرات التخرج و مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات وموضوعاتها التي تم تناولها من قبل من أجل تجنب عمليات النقل من الانترنيت والسرقة العلمية،
- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة،
- إلزام الطالب والأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

الفرع الثالث

تدابير الرقابة

المادة 6 : تلزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية :

- تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، يشمل لاسيما، مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية .

- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي،
- شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنيت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.

المادة 7: يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الادارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.

يحدد نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية طبقا للملحق المرفق بهذا القرار.

الفصل الرابع

مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

الفرع الأول

الإنشاء والتشكيل

المادة 8: يحدث لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، ويسمى "مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة".

المادة 9: يتشكل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من عشرة (10) أعضاء من مختلف التخصصات، وفق المعايير الآتية:

- النزاهة العلمية،
- عدم التعرض لأية عقوبة تأديبية تتعلق بأخلاقيات المهنة وآدابها.
- السيرة الأكاديمية والعلمية.
- الانتماء لذوي الرتب العليا في المؤسسة.
- التعهد الكتابي بالالتزام بقواعد النزاهة والسرية والموضوعية والإنصاف في العمل.

المادة 10 : يتم اختيار أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من قبل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، والمذكور أعلاه، من بين الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين في حالة نشاط بوحدة التعليم والبحث أو مؤسسة البحث.

المادة 11 : يرأس مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة شخصية علمية ذي سمعة مؤكدة يعينه الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين أوالأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين أوالباحثين الدائمين، حسب الحالة، من مختلف التخصصات من ذوي أعلى رتبة الذين هم في حالة نشاط بالمؤسسة بناء على اقتراح مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، والمذكور أعلاه،

المادة 12: عهدة أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

الفرع الثاني

المهام

المادة 13: علاوة على المهام المذكورة في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، والمذكور أعلاه، يكلف مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، بما يأتي:

- دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها،
- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه،
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية،

– إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة، مشفوعة بتقرير مفصل يبين حالات الانتحال والسرقة العلمية في العمل موضوع الإحالة.

المادة 14: يمكن مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة الاستعانة بأي شخص أو لجنة متخصصة يمكنها أن تساعده في أعماله.

المادة 15: يعد مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة حصيلة سنوية عن نشاطاته ويرسلها مرفقة بتوصياته إلى مسؤول المؤسسة.

الفصل الخامس

إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها

الفرع الأول

الإجراءات الخاصة بالطالب

المادة 16: يبلغ كل إخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية كما هي محددة في المادة 3 من هذا القرار ترتكب من طرف الطالب، بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث.

يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث التقرير المذكور أعلاه فورا لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها.

المادة 17: يقدم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة تقريره النهائي لمسؤول وحدة التعليم والبحث بعد إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره بالواقعة.

المادة 18: عندما يتضمن تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية، يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث الملف على مجلس تأديب الوحدة.

المادة 19: يعلم مسؤول وحدة التعليم والبحث الطالب المتهم بالسرقة العلمية كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب وتاريخ ومكان انعقاده خلال الآجال المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

المادة 20 : يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به للفصل في الوقائع المعروضة عليه.

المادة 21: يستمع أعضاء مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث، للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفوعه.

المادة **22:** يجب على الطالب المتهم الذي يحال على مجلس التأديب المثول شخصيا.
يمكن الطالب المتهم إحضار أي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، ولهذا الغرض يتعين عليه إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابة بالأشخاص الذين يرافقونه في الدفاع عن نفسه قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (3) أيام على الأقل.
إذا تعذر حضور الطالب المتهم لأسباب مبررة يمكن أن يلتمس كتابة من مسؤول وحدة التعليم والبحث تمثيله من قبل مدافعه وأن يقدم ملاحظاته ودفوعه كتابة، قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (3) أيام.

المادة 23: يتعين على مجلس التأديب أن يسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة إضافة لملاحظات ودفوع الطالب المتهم.

المادة 24: يفصل مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث، في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به.
المادة 25: يمكن الطالب الطعن في القرار الذي يتخذه مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث أمام مجلس تأديب المؤسسة طبقا لأحكام القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014، والمذكور أعلاه.

الفرع الثاني

الإجراءات الخاصة بالأستاذ الباحث،

الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم

المادة 26: يبلغ كل إخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية كما هي محددة في المادة 3 من هذا القرار ترتكب من طرف الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث.

يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث التقرير المذكور أعلاه فورا لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها.

المادة 27: يقدم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة تقريره النهائي لمسؤول المؤسسة بعد إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره بواقعة السرقة العلمية.

المادة 28: عندما يتضمن تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة تأكيد وقوع السرقة العلمية، يتولى مدير المؤسسة إخطار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء في الآجال المحددة في المادة 166 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، والمذكور أعلاه.

المادة 29: يحق للأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أن يبلغ كتابيا بالأخطاء المنسوبة إليه وأن يطلع على كامل ملفه التأديبي وأن يبلغ بتاريخ مثوله أمام اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء بالبريد الموصى عليه مع وصل استلام، في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية.

المادة 30: تستمع اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة

والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية ثم تستمع للطرف المتهم ليقدم الدفوع اللازمة حول الوقائع المنسوبة إليه.

المادة **31:** يجب على الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم الذي يحال على اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المثول شخصيان ماعدى حالة القوة القاهرة.

يمكن الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم تقديم ملاحظاته كتابة أو شفوية، ويحق له أن يستعين بمدافع أو بأي موظف يختاره بنفسه.

يمكن الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم في حالة تقديمه لمبرر مقبول لغيابه أن يلتمس من اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة، تمثيله من قبل مدافعه.

وفي كلتا الحالتين، يجب أن يخطر اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء كتابة بأسماء الأشخاص الذين يختارهم للدفاع عنه أو تمثيله قبل انعقادها بثلاثة (3) أيام.

المادة 32: يتعين على اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء أن تسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطرف المتهم كما هي محددة في تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة إضافة لملاحظات ودفوع الطرف المتهم أو دفاعه.

المادة 33: يبلغ الطرف المعني بالقرار المتضمن العقوبة التأديبية في أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار، ويحفظ في ملفه الاداري.

المادة 34: يمكن الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم الطعن في القرار الذي تتخذه اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء أمام لجنة الطعن المختصة وفق الشروط والآجال المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

الفرع الرابع

العقوبات

المادة 35: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما تلك المحددة في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014، والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

المادة 36: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

المادة 37: تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 3 من هذا القرار.

المادة 38: طبقا لأحكام الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، والمذكور أعلاه، يمكن كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها.

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة 39: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومسؤولي مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر، في: 2 جويلية 2016

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ: طاهر حجار

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي:

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد:.....الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم:.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:.....والصادرة بتاريخ.....

المسجل بكلية..... قسم.....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)،عنوانها:.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:.....

إمضاء المعني